التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2352-2643

الأحد 07 ذو الحجة 1444هـ الموافق لـ 25 جوان 2023م
العدد 447 الثمن 1000 مليم

الملفّ الشّهريّ لجريدة التّحرير

ص 8-9-10-11

منظمات المجتمع المدني: الخطر الساري

الاتفاقية بين تونس والإتحاد الأوروبي ظاهرها شراكة وباطنها ابتزاز

ص2

حين تتحوّل تونس إلى "حالة" يبحثها المستعمرون ص 4

«فوبيا» الذكاء الاصطناعي من وجهة نظر سياسية ص 14

الإعلام وأثره في تزييف الحقائق وتضليل الشعوب

في الديمقراطيّة الأمريكيّة: العراق نموذجا ص 6-7

كلمة العدد

الاتفاقيّة بين تونس والاتّحاد الأوروبيّ
ظاهرها شراكة وباطنها ابتزاز

«في إطار التعاون والشراكة» و«بناء على تاريخنا المشترك وعلاقتنا المتينة»..بمثل هذه الكلمات وغيرها يبدأ الإعلان عن إبرام الاتفاقيات بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي، ممّا يوحي بأن العلاقة بين الطرفين قائمة على التكافؤ والنديّة، خاصة إذا كان هذا مسبوقا بخطاب لرأس السلطة في تونس يتحدث فيه عن مكانة تونس المرموقة بين بلدان العالم، والحرص على صون سيادة تونس وكرامة أهلها أثناء التعامل مع الدول الكبرى. خطابات يسجل فيها «الخط الأحمر» حضوره بقوة: «سيادة تونس خط أحمر» «كرامة الشعب خط أحمر» ونحو ذلك من الشعارات التي دأب الحكام على ترديدها واجترارها كلّما التقوا بمسؤولي الاتحاد الأوروبيّ أو الولايات المتحدة.

أبرمت تونس مؤخرا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تضمنت نقاطا عدة من أهمها، تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، بعث شراكة في مجال الطاقة المستدامة، وتعدّ مسألة الهجرة حجر الزاوية في الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، فهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي مقدمته إيطاليا، ولهذا أخذت رئيسة الحكومة الايطالية «جورجيا ملوني» على عاتقها قيادة المفاوضات مع السلطة في تونس، وقد زارت تونس مرتين في أسبوع واحد وهذا ما لم نعهده في الأعراف الدبلوماسية، لكن خطورة الوضع بالنسبة لإيطاليا جعل رئيسة حكومتها تقوم بتلك الرحلة المكوكية لتونس وتصطحب معها في الزيارة الثانية رئيسة المفوضية الأوروبية ورئيس حكومة هولندا، وقد أفرزت الزيارة الثانية إبرام اتفاقية شراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، وهذا ما تم الإعلان عنه كما هو حال الاتفاقيات السابقة التي وصفوها بالشراكة وأحاطوها بهالة من الكلمات المنمقة والبراقة، والتي تعطي انطباعا بأن العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. من هذا الجانب لا جديد يذكر، فالشعارات ذاتها والخطب نفسها، ولا يخلو خطاب أو بيان من كلمة شراكة ومشترك. لكن على أرض الواقع تنتفي هذه الشراكة ولا تحضر إلا مصالح تلك الدول الاستعمارية ولا تجني تونس ومثيلاتها من الدول الضعيفة والفقيرة إلا النزر القليل من المعونات المذلة، والبعض من الفتات.

قالت رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي انّ الاتحاد سيدعم تونس بما قيمته مائة مليون يورو مقابل اضطلاعها بدور حرس الحدود ومنع تدفق المهاجرين السريّين للأراضي الايطالية، وليس هذا فحسب بل مقابل ذلك المبلغ ستكون تونس وعاء يحتوي كل من هاجر سرّا إلى أوروبا مهما كانت جنسيته، وهذا ما أكده حديث وزير الداخلية الإيطالي عن توفر الأمن في تونس وانعدامه في ليبيا، ولهذا وقع الاختيار على تونس لتكون حاضنة للمهاجرين غير النظاميّين من مختلف البلدان الإفريقية. قد يقول القائل إنّ المبلغ الذي سيقدمه الاتحاد الأوروبي لتونس زهيد ولا يمكنه بأي حال من الأحوال تغطية كلفة حراسة الحدود وإيواء جحافل المهاجرين ممّا يقوي من موقف الرئيس «قيس سعيد» الرافض لجعل تونس حرس حدود لدى أوروبا ومأوى للمهاجرين. نعم هذا صحيح لكن في الظاهر فقط، فقيس سعيد عبّر تكرار ومرارا عن رفضه إملاءات صندوق النقد الدولي لكنه ترك الحبل على الغارب لحكومته لتتفاوض بل لتلهث وراء التفاوض مع الصندوق، كما أن حكومته تقبل بشكل دوري المعدات الأوروبية التي تعترض بها قوارب المهاجرين الذين ترجعهم بشكل يومي إلى شواطئ تونس، وتستقبل أيضا المرحّلين من قبل إيطاليا وفرنسا قسرا عبر مطار طبرقة، كما أن من أوكد مهام رئيسة الحكومة الايطالية هو حشد الدول الأوروبية للضغط على صندوق النقد ليفرج عن القرض الذي تأمل الدولة التونسية الحصول عليه، أو على جزء منه على الأقل.

فمسألة الهجرة السرية تقض مضاجع القادة الأوروبيين ولابد من إيجاد حل عاجل وجذري لهذه المعضلة. والحل في نظرهم هو جعل تونس ذلك الشرطي الأمين والذي يؤدي عمله بكل تفان وإخلاص ويمنع عبور قوارب المهاجرين نحو أوروبا، إضافة إلى جعل الأراضي التونسية مستقرا لمن تمكن من ولوج أوروبا وتعكير صفو سكانها ومزاحمتهم العيش الرغيد هناك. لكن هذا الحل يصطدم بعقبة كأداء وهي تدهور الأوضاع الاقتصادية في تونس، فالدولة غير قادرة وعاجزة تماما عن رعاية شؤون الناس مما دفع عشرات ان لم نقل مئات الآلاف منهم إلى ركوب البحر والهجرة إلى أوروبا. وأعداد الفارين من ضنك العيش وشظفه في ازدياد مطرد ولا سبيل لوقف هذا التدفق إلا بتحسين ظروف العيش وتوفير الرفاه لأهل تونس. ويعد هذا الأمر بعيد المنال لأسباب عدة، من أهمها تفريط الدولة في الثروات والتهميش المتعمد للفلاحة والصناعة حتى نبقى تحت رحمة التوريد المهين، وفي تبعية دائمة للقوى الاستعمارية.

إذن، فما هو الحل؟ الحل يكمن في ضغط الاتحاد الأوروبيّ على صندوق النقد الدولي لمنح تونس القرض الذي تطلبه الدولة التونسية. لكن صندوق النقد هذا يضع شروطا مجحفة رفضها الرئيس «قيس سعيد» لا لشيء إلا لكونه يخشى من ثورة شعبية تزيحه من كرسي يجلس عليه بالوكالة. في هذه الحالة الخاسر هو الاتحاد الأوروبي الذي يريد جعل تونس حارسا أمينا لحدوده ومن دون حصولها على القرض لا يمكن لها أن تضطلع بهذه المهمة. لذا على صندوق النقد الدولي أن يتنازل عن بعض شروطه وخاصة تلك التي يرفضها الرئيس «قيس سعيد». الصندوق يصرّ على شروطه و«سعيد» متشبث بالرفض. هنا لابد من الالتجاء للجهة صاحبة الأمر والنهي والتي بيدها مفاتيح صندوق النقد الدولي، إنها أمريكا. لا يمكن لأية دولة أن تحصل على قرض من صندوق النقد الدولي دون أن تضمن فيه أمريكا، وعليه فتونس لن تحصل على القرض إلا بمباركة «العم سام». ولهذا التقى وزير الخارجية الايطالي مع نظيره الأمريكي «لحلحلة» إن صح التعبير الأزمة بين الصندوق والرئيس «قيس سعيد»، فلقد أكد الوزير الإيطاليّ على حاجة تونس الملحة للقرض وبمعنى أوضح وأدق بيّن للجانب الأمريكي حاجة أوروبا عموما وايطاليا خصوصا للقرض الذي ستحصل عليه تونس، فبفضله ستقبل السلطة في تونس بكل ما تطلبه منها دول الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بموضوع توطين المهاجرين غير الحاملين للجنسية التونسية.

الجهود التي تبذلها ايطاليا لتحصل تونس على القرض المشؤوم من صندوق النقد الدولي تخدم أوروبا في الأول والآخر، وعليه من واجب أمريكا أن تقدم خدمة لشريكها في الحرب الروسية الأوكرانية. فما تقدمه أوروبا من دعم لأوكرانيا خدمة لمصالح أمريكا أرهقها اقتصاديا بالشكل الذي يجعلها غير قادرة على تحمل أعباء اقتصادية أخرى يسببها تدفق المهاجرين غير النظاميين إلى أراضيها، كما أنها لم تتعاف بعد من مخلفات جائحة كورونا، علاوة عن الأزمات الأخرى التي مردّها النظام الرأسمالي بذاته. لذا على أمريكا أن تصدر أوامرها لصندوق النقد الدولي ويؤجل بعض الشروط التي يرفضها «قيس سعيد»، مقابل تنازل «سعيد» عن رفضه لتوطين المهاجرين غير الحاملين للجنسية التونسية، ويتم تفعيل الشراكة المعلنة بين تونس والاتحاد الأوروبيّ حيث ستبذل تونس قصارى جهدها في حماية حدود ايطاليا البحرية ولن تسمح بتدفق المهاجرين إلى أراضيها. مقابل حفنة من اوروات لا تسمن ولا تغني من جوع.

فالاقتراض والتعويل على المنح والمساعدات من الدول الاستعمارية يعمق الأزمة بدل حلها ويكرس التبعية لها. ولن تخرج من دوامة الارتهان لدول نهبت خيراتنا وتتحكم في مصائرنا وكلما اقتضت مصالحها عقد مع بلادنا شراكات جديدة لتمعن في نهبنا وتحكم قبضتها على بلادنا أكثر من ذي قبل خاصة في ظل وجود أمثال قيس سعيد وريث معمر القذافي فهو يقول ما يجب ان يكون ويفعل ما لا يجب فعله..

جريدة الراية:

تحت هذا العنوان أطلق القسم النسائي لحزب التحرير/ ولاية تونس حملة سلّط من خلالها الضوء على ما تُواجهه الأجيال النّاشئة والآباء والأمّهات من تحدّيات عقائدية وفكرية وأخلاقية في ظل نظام علماني لا يكتفي فقط بوضع العقبات في طريق تربية النشء بل يتجاوز الأمر إلى انتهاج سبيل هدم الأجيال اليانعة وسيلة للاستعمار ومنع نهضة الأمة، مُستغلا في ذلك سطوته على نظام سياسي ضعيف مُتعثّر باع أمته ودينه، ومُستغلًا مؤسّساته المتمثّلة في الإعلام والتعليم وأجهزة دولة الحداثة المزعومة تحت رعاية تشريعيّ منبثق من الاتفاقيات الدولية الخطيرة.

تواصلت فعاليات هذه الحملة على مدى شهر تخلّلتها أعمال ميدانية وفكرية قامت بها شابات الحزب، وكانت أهم محاور العمل على النحو التالي:

المحور الأوّل: التربية العلمانيّة أسّ الداء وسبب الانهيار الأخلاقي في البلاد.

المحور الثاني: الإسلام علاج للأمّة وقبل كلّ شيء للأجيال النّاشئة.

واختُتمت الحملة بندوة فكرية عُقدت يوم السبت 10 حزيران/يونيو 2023 تحت عنوان «كيف نُخلّص أبناءنا من براثن العلمانيّة؟» في قاعة النّدوات بمكتب حزب التحرير - أريانة، تخلّلتها كلمات ألقتها ثُلّة من حاملات الدّعوة حول واقع تربية النّشء في تونس والسُّبل الكفيلة بمعالجته. وكانت الكلمات على النحو التالي:

الكلمة الأولى للأستاذة فاتن الشعري بعنوان «منهج العلمانيّة في هدم تربية الأجيال النّاشئة في بلاد المسلمين»، وممّا جاء فيها: أنّ الاستعمار تنبّه منذ البدء أن تواصل إحكام سيطرته علينا سبيله الوحيد هو الإشراف على تربية عقولنا وعقول أبنائنا من بعدنا لأجيال، ولذلك عمد إلى التّدخل في أدقّ تفاصيل حياتنا معتمدا في ذلك على تسميم الأجواء الفكريّة في المجتمع عبر زرع نظام حكمه الذي يفصل الدين عن الحياة مُعتمدا أدواته التي نحصرها في ثلاثة محاور كبرى: أوّلا: الأسرة والتشريعات المسيّرة لها. وثانيا: سياسة التعليم. وثالثا: الإعلام والثقافة. والتي يُريد المستعمر من خلال التحكّم فيها نشر سمومه ليُحارب أمة بأكملها وذلك عن طريق محاولة طمس مستقبلها المتمثل في الجيل القادم، ولكن كلنا ثقة في أنّ الأمة لا ترضى أن تكون رهينة الاستعمار وأفكاره الهدامة.

أمّا الكلمة الثانية فكانت للأخت ريم دُرّي بعنوان «مثل المدرسة والأسرة في تربية الأجيال بالإسلام كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»، وقد جاء فيها: إنّ معالجات الإسلام لا يُمكن تنفيذها في ظل منظومة فاسدة تعمل على إفساد الطفل وسلخه عن دينه لتوجد أجيالا بلا هوية. إنّ ما نحتاجه هو العمل لإيجاد دولة تصنع أجيالا رائدة، هي دولة الخلافة الراشدة.

فلو نظرنا في واقعنا اليوم، سنجد أنّ زاوية النظر والثّقافة المسيّرة للدولة العلمانية، التي بدورها تُسيّر شؤوننا، هي ثقافة تتناقض مع عقيدة الإسلام التي تحملها العائلات المسلمة والمربّون في مؤسسات التعليم، فثقافة أيّ أمة هي العمود الفقري لوجودها وبقائها، فعلى هذه الثقافة تُبنى حضارتها وتتحدد أهدافها وغايتها ونمط عيشها وبهذه الثقافة ينصهر أفرادها في بوتقة واحدة.

ثمّ إنّ الإسلام جاء نظام حياة شاملاً يُعالج بنجاعة كل تفاصيل حياتنا، وإنّ المجتمع ليس مجرد جملة من الأفراد تبنى العلاقات بينهم على أساس المساواة والحرّية، بل هو جملة من الأفراد والعلاقات والمشاعر والنُظم التي يجب أن تخضع جميعها لزاوية نظر واحدة وهي أحكام الله ونواهيه، فيكون الآباء والمعلمون والأجيال الناشئة متشبعين بالإسلام وثقافته، ما يبني بينهم علاقات تقوم على الإسلام ويولد عندهم مشاعر تقوم على الإسلام، وفوق هذا كله تسيرهم جميعا نظم الإسلام التي تشرف عليها الدولة، وهذه الدولة لا تكون إلا خلافة على منهاج النبوة كما يريدها الله سبحانه وتعالى.

وأما الكلمة الثالثة فكانت للأخت منى بالحاج بعنوان «كيف تتجلى مسؤولية دولة الخلافة في بناء وتسيير منهاج للتربية يقوم على الإسلام فيحفظ للأمة أبناءها؟» وقد جاء فيها: إنّ منهج العلمانية في التربية يعتمد على المناهج التي تقطع الصلة بين المسلمين والعقيدة الإسلامية؛ وذلك من خلال تعزيز مفاهيم العلمانية والديمقراطية والحرية والتربية الجنسية وغيرها من المفاهيم التي تفرض سيادة الحضارة العدوّة لنا، أي الحضارة الغربية. ولما كان الأمر بهذه الخطورة نجد أن حزب التحرير قد درس الأمر بدقة وروية وجعل ثقافة المسلمين هي العمود الفقري لوجودهم وبقائهم لأن عليها تبنى حضارة الأمة الإسلامية، وأسّس ذلك ضمن برنامجه ومشروعه السياسي النهضوي، مفصلاً ومؤصلاً في مشروع دستور مرفق بأسبابه الموجبة. بل وبيّن كل التفاصيل في كتاب «أسس التعليم المنهجي» التي ستطبق في دولة الخلافة الراشدة قريبا إن شاء الله.

إن دولة الخلافة القادمة قادرة وبجدارة على النهوض بالمنهج التربوي من المستنقع الخطير الذي آل إليه، لتوصله إلى المكانة العليّة التي ينشدها الإسلام العظيم.

أما الكلمة الختامية فكانت للأستاذة حنان الخميري الناطقة الرسمية للقسم النسائي في المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس، وقد أجابت فيها عن سؤال: كيف نخلص أبناءنا من براثن العلمانية كالآتي:

في ختام هذه الندوة التي توجت حملتنا فإننا في القسم النسائي لحزب التحرير نقول للمستعمر وأذنابه إنّه لن يهدأ لنا بال حتى ترفعوا أيديكم عن أبنائنا، وسنقاوم حتى آخر رمق لنا اتفاقياتكم المشبوهة التي تستهدفنا والتي دمرت سلفا أسركم وهي المنبثقة عن مبادئكم، فما بالك بتشريعات مخالفة لعقيدتنا؟ كيف سنقبل بها؟!

سنقول لأرباب النظام العلماني:

- أبناؤنا خط أحمر: سيبقى صوتنا مرتفعا ونحن نطالب بتغيير واقعهم وواقع الأسرة

بأكملها، ونحن نطالب بحقهم في تعليم سليم ببرامج تتوافق وعقيدتهم ودينهم بلا تغريب ولا أفكار فاسدة مدمرة للأجيال.

لذلك عملنا ونعمل وسنعمل على إقامة النظام الذي يهدف حقا لتحقيق مصلحة المرأة وأسرتها في إطار تشريع لا يجبرها على التخلي عن أبنائها بدعوى المساواة والتمكين الاقتصادي وتحقيق الذات، إقامة دولة مسئولة عن الحفاظ على أبنائنا تعتمد نظام حكم يرسخ العقيدة الإسلامية ويبني شخصيات يعول عليها، نظام حكم

يعدل بين الجميع رجالا ونساء فيعيد لكل مكانته في الأسرة والمجتمع، نظام حكم يمتن علاقة الأبناء بأسرهم ويجعل منهم أفرادا صالحين للأمة ويسطر تعليما وإعلاما بما يحقق النهضة والرقي. ولذلك عملنا وسنعمل على إقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. ونذكركم بقول الله تعالى: [وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ].

حين تتحوّل تونس إلى «حالة» يبحثها المستعمرون

الخبر:

ماكرون: اجتماع مُرتقب للمجلس الأوروبي سينظر في الوضع الحالي لتونس وملف الهجرة غير النظامية

قال الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون يوم الثلاثاء 20 جوان 2023 في ندوة صحفية مشتركة مع رئيسة الوزراء الإيطالية جورجا ميلوني في باريس"تحدثت مع ميلوني حول الوضعية الحالية لتونس وتطرقنا إلى المحادثات الأخيرة مع الرئيس قيس سعيّد وخاصة زيارتي إلى جربة قبل عدة أسابيع والزيارتين اللتين قامت بهما ميلوني".

وأضاف "نحن نشارك إيطاليا وجهة نظرها بشأن الحاجة الماسة لتقديم مساعدة اقتصادية لتونس في ضوء مشاكل الديون التي تواجهها البلاد وفي انتظار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.هناك اجتماع للمجلس الأوروبي سيعقد قريبا وسيتم طرح هذا الموضوع إضافة إلى ملف الهجرة غير النظامية".

يشار إلى أن ميلوني أدت زيارة دولة إلى باريس التقت خلالها ماكرون. وكان ملف الهجرة غير النظامية من بلدان شمال افريقيا ابرز القضايا المطروحة إضافة إلى الملف الأوكراني.

التّحرير:

المجلس الأوروبي ينظر في وضع تونس، والتّصريح قاله رئيس فرنسا في ندوة صحفيّة مشتركة مع رئيسة وزراء إيطاليا، لتتحوّل تونس إلى مجرّد «حالة» ينظر فيها المستعمرون ويبحثون لها عن «حلول».

هذه تصريحات مهينة لتونس وشعبها، فكأنّنا شعب بلا تاريخ، كأنّنا شعب من الجياع ينتظرون فتات يلقي به إلينا الأوروبيّون. كأنّنا لسنا من أمّة هي خير أمّة أخرجت للنّاس وكأنّنا ننتظر فرنسا وإيطاليا ليمنّوا علينا فتات مساعدات تزيدنا ذلّة وهوانا. فهل كان لهؤلاء المستعمرين أن يتكلّموا لولا أن وجدوا أشباه رؤساء وأشباه سياسيين لا يفقهون من السّياسة والقيادة إلا تقبيل الأكتاف والارتماء على عتبات الأعداء يستجدون ويتسوّلون؟

ألسنا في حاجة اليوم إلى رجال دولة حقيقيين يعيدون الأمور إلى نصابها ويُعيدون تونس بلدا قياديّا يقود المنطقة كما كانت تقودها من قبل حين كانت تونس جزء من دولة عظمى هي دولة الخلافة وحين كانت قائدة للجناح الغربي ترهبها أوروبا وتحسب لها ألف حساب.

ما أشبه اليوم بالبارحة...

الخبر (1)

وكيل وزارة الدفاع الايطالية: تقارب مطلق بين روما وباريس حول الأزمة بتونس ولنا نفس السياسة لمنع تحول الوضع بالبلاد إلى كارثة

اعتبر ماتّيو بيريغو وكيل وزارة الدفاع في الحكومة الإيطالية يوم الثلاثاء 20 جوان 2023 أن هناك تقاربا وصفه بالمطلق بين روما وباريس بشأن الأزمة في تونس خاصة ملف الهجرة غير الشرعية.

وأضاف بيريغو في تصريح لمحطة "سكاي نيوز 24" قبل ساعات من لقاء مرتقب في باريس بين رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني والرئيس إيمانويل ماكرون أنه على روما وباريس أن يحثا المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي وكذلك صندوق النقد الدولي على تخصيص موارد لدعم الحكومة في تونس ومن ثم البدء في مسار الإصلاحات وفق ما نقلت عنه وكالة "آكي".

وشدّد على أن فرنسا تتبع نفس سياسة إيطاليا في التعامل مع ملف تونس خاصة على مستوى الدعم المالي لمنع تحول المهاجرين.

الخبر (2)

وزير خارجية ايطاليا: بإمكان الاتحاد الأوروبيإقناع صندوق النقد بصرف القرض لتونس دون اشتراط إصلاحات لا يمكن تنفيذها

أكد انطونيو تاياني وزير الخارجية الايطالي يوم الأربعاء 21 جوان 2023 إمكانية إقناع الاتحاد الأوروبي صندوق النقد الدولي بصرف القرض الذي طلبته تونس دون اشتراط إصلاحات لا يمكن تنفيذها.

ونقلت وكالة نوفا عن تاياني قوله خلال مؤتمر صحفي من أمام مقر السفارة الإيطالية في لندن "من الضروري صرف قسط من التمويل وإسناد الأقساط الأخرى تدريجيا على إثر تنفيذ الإصلاحات".

وأضاف "نسير في اتجاه جيد وبفضل التزام إيطاليا أدى كل من رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس الوزراء الهولندي مارك روت زيارة إلى تونس".

وتابع "استقرار تونس مهم لإيطاليا لا لوقف تدفقات الهجرة فحسب وإنما أيضًا لاستقرار شمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء".

وأكد تاياني من جهة أخرى أن بلاده تقوم بنفس الشيء مع ليبيا مشيرا إلى أن ايطاليا تدعم نشاط المبعوث الخاص للأمم المتحدة عبد الله باثيلي".

التّحرير:

توافق وتقارب بين إيطاليا وفرنسا حول تونس، هذا يذكّرنا بمؤتمرات (برلين) أواخر القرن ال19 م حين كان يجتمع قادة إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا لتقرير مصير بلداننا.

الرئيس سعيّد يلبّي نداء أوروبا التي تريد تجديد الاستعمار

الخبر

مشاركة الرئيس سعيد في «قمة باريس من أجل عقد مالي جديد»

توجه رئيس الدولة قيس سعيد، يوم الأربعاء، إلى فرنسا، بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون،

للمشاركة في «قمة باريس من أجل عقد مالي جديد»، التي احتضنتها العاصمة الفرنسية باريس يومي 22 و23 جوان الجاري.

التّحرير:

1- تحوّل الرئيس إلى باريس، وهناك تحدّث كعادته عن التّعامل بندّيّة، ففي خطابه هناك تحدّث عن العلاقات الأوروبيّة الإفريقيّة ومنها التّونسيّة، وطالب أن تكون علاقات النّدّ للنّدّ، أي أن تعاملنا فرنسا كندّ لها وأن تعاملنا بريطانيا كندّ لها.....

والسّؤال هنا عن خطاب الرئيس، أطلب هو أم إعلان؟

فإن كان طلبا بما يعني أن الرئيس يوجّه خطابه

طالبا، يريد من الدّول الأوروبيّة أن تغيّر طريقة تعاملها معنا، والطّلب يقتضي الإجابة، فهل ستستجيب أوروبا لطلب الرئيس قيس؟ هل ستعاملنا أوروبا كندّ لها؟

والمعلوم قطعا أنّ أوروبا لن تعاملنا إلا كبلد تابع. فيكون طلب الرئيس حينئذ بلا معنى وغير ذي جدوى.

وأمّا إن كان الرئيس يعلن من أوروبا أنّه لن يقبل بأن يُعامل كتابع وأنّه لن يكون إلّا ندّا، وهذا التّصريح هو إعلام لأوروبا وقادتها بسياسة تونس الجديدة وأمنّها تنوي في عهد الزّعيم قيس الرئيس أن تكون دولة لها شأنها في المنطقة ويجب أن تحسب لها القوى الأوروبيّة ألف حساب. ولكن هذا لن يكون أيضا ذا جدوى إلّا إذا كان ضمن سياسة بالمعنى الحقيقي (لا مجرّد الخطابات) والسياسة الحقيقيّة الجادّة تعني أنّ الرئيس قبل أن يعلن قد أعدّ عدّته لإنجاح «سياسته» الجديدة، فهل أعدّ الرئيس من سياسة هل غيّر الرئيس سياسة الاستجداء؟ وانتظار المنح والمساعدات من الدّول المانحة، نعم غيّر الرئيس في سياسة تونس المعهودة التي تعوّدنا فيها على رئساء وسياسيين يستجدون الغرب ويلحّون في الاستجداء وطلب المنح والمساعدات، وتعوّدنا على سياسيين ينتظرون المساعدات، هذه السّياسة تغيّرت مع الرئيس قيس ولكن بالتّدريج فـ«الرّجل» بدأ بتغيير الخطاب وصارت كلّ خطاباته عن السّيادة والاستقلال وأنّ شأن تونس الدّاخلي خطّ أحمر، أمّا الأفعال فيبدو أنّ وقتها لم يحن بعد وليست هي ضمن أجندة الرئيس الذي ما زال ينتظر كسابقيه المنح والمساعدات. وما زالت قضايا تونس الدّاخليّة شأن أوروبيّ يناقشها الأوروبيّون فيما بينهم، ويقرّرون فيها ما يريدون.

2- دعي الرئيس إلى فرنسا من أجل عقد مالي جديد، وهذا يقتضي أنّ العقد المالي القديم قد انتهى أو يكاد.

فما هو هذا العقد القديم الذي يربط أوروبا بإفريقيا أليس هو الاستعمار، أليس هو النّهب الذي ترك إفريقيا ضياعا وترك أهلها أفقر النّاس وبلادهم أغنى بلاد؟ فماذا تريد أوروبا؟

أوروبا تريد عقدا جديدا، تجدّد فيه استعمارها القديم تجدّد به هيمنتها وتضمن أن لا تفلت منها إفريقيا. ورغم ذلك يتقاطر الرؤساء ويلبّون النّداء ويكون الرئيس سعيّد هناك مستجيبا ملبّيا نداء أوروبا

وزير الداخلية الفرنسي:
سنمنح تونس 25.8 مليون اورو لمساعدتها على وقف قوارب الهجرة

أكد وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان يوم الاثنين 19 جوان 2023 إن بلاده ستقدم لتونس 25.8 مليون أورو لمساعدتها على وقف قوارب المهاجرين عبر البحر المتوسط.

ونقلت وكالة "رويترز" عن دارمانان إشارته اثر لقاء جمعه برئيس الجمهورية قيس سعيّد إلىأن هذه الأموال ستضاف إلى حزمة الأموال التي سيمنحها الاتحاد الأوروبي والبالغة 105 ملايين أورو والتي أعلنها رئيس المفوضية الأوروبية في وقت سابق من هذا الشهر.

وكان رئيس الجمهورية قيس سعيد قد استقبل الاثنين 19 جوان وزيري داخلية ألمانيا وفرنسا في لقاء تمحور أساسا حول ملف الهجرة غير النظامية.

دعم أوروبي بـ30 م.د لتونس للمساعدة على التكفل بالعائدين من الخارج

وأكد جون بيار ساكاز Jean Pierre Sacaze ممثل الاتحاد الأوروبي في تصريح لموزاييك يوم الإثنين 19 جوان 2023 خلال ملتقى حول «الهجرة والصحة العقلية من أجل إحاطة أفضل بالتونسيين العائدين بتضمين مقاربة نفسية»، أن الاتحاد الأوروبي رصد في هذا السياق 30 مليون دينار لمساعدة تونس على التكفل بالعائدين من الخارج عبر إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا في بلدهم.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي تمكن خلال المرحلة الأولى من المشروع من تقديم مساعدات اقتصادية واجتماعية من خلال إدماج حوالي 300 تونسي عبر توفير وظائف أو أنشطة تجارية وصناعات تقليدية خاصة للأشخاص ذوي الوضعيات الهشّة.

التّحرير:

ذهب الرئيس قيس إلى صفاقس ومن هناك وقف يخطب ويصرخ بأعلى صوته أنّ تونس لن تكون حارسا لحدود أوروبا.

هنالك صدّقه الجمع وصفّقوا له، ولكن ماذا يفعل وزير داخليّة فرنسا في وزارة الدّاخليّة التّونسيّة، ألا يعلم الرئيس؟ وزير داخليّة فرنسا يُعلن عن المأموريّة التي تمّ تكليف وزير داخليّة تونس بها، ألم يعلم الرئيس؟ هل أصبحت وزارة داخليّة تونس مكتبا في وزارة داخليّة فرنسا؟ والرّئيس لا يعلم؟

ما معنى تقديم معدّات حربيّة لتونس من أجل وقف قوارب الهجرة؟ أليس ذلك هو تماما مهمّة الحارس؟ إذ الحارس هو من نقدّم له المعدّات ونكلّفه بالمأموريّات.

السّودان يُحطّم ...

الخبر

السودان: أكثر من 2,5 مليون مشرد بين نازح ولاجئ جراء الحرب... وطرق دارفور مليئة بالجثث

قالت الأمم المتحدة الثلاثاء 20 جوان الجاري، إن الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع شردت أكثر من 2,5 مليون سوداني، بين نازح ولاجئ. وحذرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة إيغاد من أن النزاع «اكتسب الآن بعدا عرقيا» مع «هجمات على الهوية». من جهتها، أحصت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من نصف مليون لاجئ سوداني. وقالت إن «550 ألف شخص فروا إلى الدول المجاورة». وكان المجتمع الدولي تعهد خلال اجتماع عقد في جنيف الإثنين تقديم 1،5 مليار دولار من المساعدات، وهو نصف ما تحتاجه المنظمات الإنسانية وفقا لتقديراتها الميدانية.

التّحرير:

هذا ما تفعله أمريكا عن طريق عميليها «البرهان» و«حميدتي» فكلاهما عميل لها ومن ثمّ جعلتهما يقتتلان، لتحطيم ما بقي من السّودان، كما حطّمت من قبل العراق وأفغانستان ومصر ثمّ سوريا فاليمن ... نعم أمريكا تسير في تحطيم ممنهج لبلدان العالم الإسلامي حتّى لا يبقى للمسلمين من قوّة. وازداد إصرار أمريكا على التّحطيم خاصّة بعد أن انطلقت الثّورة من تونس، وعمّت سائر بلدان المسلمين وبان أنّ المسلمين يريدون التّخلّص من تركة الاستعمار عملائه ونفوذه، يريدون التّحرّر وإعادة بناء كيان الأمّة الإسلاميّة في دولة واحدة عظمى هي دولة الخلافة، لمّا تبيّن هذا ولمّا لم يستطع عملاء أمريكا في مصر وسوريا والسّودان إخماد جمرة الثّورة التي تعتمل في صدور المسلمين، ها هي أمريكا تسير بخطى حثيثة في تدمير كلّ قوّة للمسلمين في كلّ مكان. عسى أن يستسلموا لهيمنتها، ولكن فات أمريكا أنّها تصارع اليوم المسلمين وقد نمى فيهم وعي جديد وعي بحقيقتهم كونهم أمّة واحدة ووعي أنّهم لن يكون لهم مكان في هذه الدّنيا إلّا إذا تحرّروا من كلّ أشكال الاستعمار. ثمّ إنّ هذا الوعي يزداد ويتنامى حتّى صار تنصيب عميل جديد يخدع الجماهير من قبيل المستحيل، وفات أمريكا أنّ المسلمين لا يستسلمون لأنّ الجهاد والمقاومة هي من صميم إيمانهم.

نامت نواطير تونس عن ثعالبها

الخبر

فرصة تمويل برنامج: القيادة في إطار الأندية الجامعية

فرصة تمويل برنامج: القيادة في إطار الأندية الجامعية

تعلن السفارة الأمريكية في تونس عن قبول طلبات للحصول على فرصة تمويل محلية بقيمة 500,000 دولار. تهدف هذه المبادرة إلى دعم طلبة الجامعات على تطوير مهاراتهم القيادية وتعزيز المشاركة المجتمعية من خلال النوادي الجامعية.

ويهدف هذا المشروع الى:

الهدف 1: تمكين الجامعات من إنشاء النوادي وتشجيع الطلبة على القيام بدور مركزي في الإدارة المالية والإدارية لهذه النوادي.

الهدف 2: تعزيز النوادي الطلابية على النشاط الاجتماعي، والمسؤولية المدنية، وإحياء المبادئ والممارسات التي تمكن من تحقيق مناخ سياسي قوي وصحي ومنتج للجميع.

تعتبر المنظمات المحلية للمجتمع المدني، والمنظمات غير الربحية، والجمعيات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات المهنية، والمنظمات الخاصة، والجامعات المسجلة في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ومقرها في تونس مؤهلة للتقدم بطلب الحصول على فرصة تمويل.

آخر أجل لتقديم الطلبات هو 20 جويلية 2023.

يجب تقديم جميع الطلبات عبر موقع: View Opportunity | GRANTS.GOV

للإستفسار، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى nea-grants@state.gov قبل 20 جوان 2023

سوف تتم الإجابة على جميع أسئلتكم ونشر الإجابات على موقع grants.gov وصفحة الفايسبوك التابعة للسفارة.

التّحرير:

الخبر أعلاه إعلان رسمي نشره موقع السّفارة الأمريكيّة في تونس، حيث رصدت أمريكا 500 مليون دولار تستهدف بهم طلبة الجامعات في تونس من أجل تكوين قادة.

فما شأن أمريكا بشبابنا وتكوينهم؟ ثمّ هي تكوّنهم لفائدة من؟ وهل ستدفع هذه الأموال من أجل لا شيء؟

أمريكا عدوّ لنا وهي لا تعرف إلّا الهيمنة والسّيطرة، فهل ستدفع الأموال دون تدخّل؟ ثمّ هي تستهدف نوعيّة معيّنة من الشّباب تستهدف طلبة الجامعات وهي من ستنتقي منهم من تموّله بما يعني أنّها ستنتقي عملاء لها يخدمون مصالحها لا في تونس فحسب بل في كامل المنطقة.

وفيما يلي خبر نشره موقع سفارة أمريكا يكشف ما تصنعه أمريكا في الخفاء بل في العلن:

الخبر:

هذا ما تريد أمريكا صنعه: «خريجة برنامج رواد الديمقراطية تدافع بشراسة عن حقوق المرأة»

خريجتنا لهذا الشهر في إطار حملة «Alum of the Month» هي أميرة مرزوق، خريجة برنامج رواد الديمقراطية وخريجة برنامج IVLP.

أميرة هي عضوة سابقة في البرلمان التونسي والبرلمان الأفريقي، حيث كانت الممثلة التونسية الوحيدة من 2012 إلى 2014. كما شاركت أميرة في بعثات مراقبة الانتخابات في مختلف البلدان الأفريقية وشغلت منصب سفيرة المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات. تتمتع أميرة بمهارات قيادية استثنائية وهي مناصرة شرسة لتعزيز حقوق المرأة والمساواة.

تقود أميرة حاليًا في إطار "مركز الديمقراطية للجميع" مشروع "دعم وتسريع إدماج المرأة (SAWI)" الذي تموله MEPI بالشراكة مع مركز الأعمال والقيادة الشاملة للنساء في الجامعة الأمريكية في بيروت. من خلال مشروع SAWI، أقامت أميرة وفريقها المتكون من خريجين MEPI آخرين، عشرة شراكات مع مؤسسات تونسية من قطاعات البنوك والتعليم العالي والرعاية الصحية والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. تعمل أميرة وفريقها مع إدارات الموارد البشرية في المؤسسات الشريكة لتعزيز خطط عمل ملموسة من أجل الإدماج المسؤول للمرأة في مكان العمل. يهدف المشروع إلى إنشاء شبكة من أرباب العمل التونسيين الذين يدافعون عن سياسات شاملة لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة.

أميرة وفريقها على ثقة من أنه مع استمرار تقدم مشروع SAWI، سيمثل التعاون مع المؤسسات الشريكة خطوة إيجابية نحو تمكين ودعم الاقتصاد التونسي الشامل.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

في الديمقراطيّة الأمريكيّة: العراق نموذجا

بتاريخ الخميس 15/06/2023 قدّم عضوان بارزان في مجلس الشّيوخ الأمريكيّ مشروع قانون (حماية الديمقراطيّة التونسيّة)، وقد عُرض على لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ الأربعاء الفارط..ويتضمّن هذا المشروع قيودا على المساعدات الأمريكيّة لتونس بنسبة تصل إلى 25٪، وفرض تقارير سنويّة من الخارجيّة بشأن تقدّم الديمقراطيّة، ثمّ تخصيص صندوق ماليّ لدعم الديمقراطيّة في تونس بقيمة 100 مليون دولار..وبصرف النّظر عن سياقها السياسيّ (الضّغط لجرّ تونس نحو بيت الطّاعة الصّهيو/أمريكيّ)، يُفهم من هذه الخطوة أنّ أمريكا تقدّم نفسها بوصفها نموذجا ديمقراطيّا يُحتذى، وتنصّب نفسها ناطقا رسميّا باسم الديمقراطيّة مدافعة عنها مبشّرة بها ـ طواعية أو عنوة ـ ورغم نتانة الديمقراطيّة وعفونتها ومخالفتها للواقع ومضادتها للإسلام ـ أساسا ومفاهيم ومقاييس وأحكاما ـ إلاّ أنّ الخطوة الأمريكيّة تجاه المصطلح مثّلت بحقّ ثورة مضادّة للثّورة الفرنسيّة رسكلت مفهومه وقامت صلبه بأعمال توسعة انحرفت به عن النّسخة اليونانيّة الأصليّة (حكم الشّعب نفسه بنفسه) وأكسبته صبغة زئبقيّة هلاميّة أستيكيّة واتّخذته مطيّة لاسترقاق الشّعوب ونهب الثّروات ومسخ العقائد والحضارات..وهذا لعمري نكوص بالديمقراطيّة ـ نظريّا على الأقلّ ـ 180 درجة حوّلها إلى (ديكتاتوقراطيّة) استُعيض فيها عن حكم الشّعب بحكم العملاء والخونة، أو حكم الأقليّات والمليشيات، أو حكم السّماسرة واللوبيّات، أو حكم الدبّابة والماترك والحديد والنّار..ودونكم التجارب التّطبيقية الميدانيّة للديمقراطيّة الأمريكيّة التي ينقلب بمقتضاها سلّم القيم رأسا على عقب وتختلّ وفقها المفاهيم اختلالا بوهيميّا: من فيتنام إلى سوريا مرورا بأمريكا اللاتينيّة وأفغانستان والعراق والصّومال واليمن، فهي نماذج معبّرة تنعقد فيها علاقة جدليّة بين مادّة الديمقراطيّة الخام وشتّى تمظهراتها السياسيّة: هذه الكلمة الطّوطم/الوثن التي أضحت تستمدّ مشروعيّتها وسلطتها وقوّتها الإبرائيّة ـ لا من مفهومها الاصطلاحيّ وتطبيقها الميدانيّ ـ بل من بريقها وبهرجها والكاريزما والقداسة النّابعة من وزنها الصّرفيّ ولاحقتها (قراطيّة)..وهذا باب مشرع على الدّكتة السياسيّة نستعين فيه بخصوبة اللغة العربيّة وقدرتها الخارقة على الاشتقاق والمزج، لننحت مصطلحات كاريكاتوريّة تحيط بهذه المعاني العجائبيّة التي استحدثتها مدرسة الديمقراطيّة الأمريكيّة، متّخذين من غزو العراق نموذجا، وشرّ البليّة ما يُضحك (وكُثر الهمّ يضحّك)..

التّسويق للغزو

لقد استُبيح العراق برداء شفّاف من الشرعيّة الدوليّة بالكاد يواري سوءته، نسجت خيوطه عنكبوت صهيوأمريكيّة من فصيلة الأرملة السّوداء، نفثت فيه سمّها الزّعاف ودسّته في دسم القيم اللبراليّة، ثمّ أبى منطقها الأرعن المقلوب إلاّ أن يصوغه في قالب الوزن السّحري (فعلقراطيّة) الذي تنفتح في وجهه جميع المسالك السياسيّة (شبّيك/لبّيك): ففي إطار التّسويق للغزو، اعتمدت الإدارة الأمريكيّة (بروباقاندا) شعارها (هذا على الحساب قبل أن أقرأ الكتاب) أي الضّرب أوّلا والتّبرير ثانيا ثمّ الحجج ـ إن أمكن ـ أخيرا..وقد رامت من وراء ذلك شرعنة اللاّشرعيّة وتقنين قانون الغاب بحجّة استباق الخطر (إلّي ناوي) العراق أن يمثّله على أمن واستقرار الأسرة الدوليّة، معتمدة آليّات (ديمقراطيّة) نذكر منها:

الفوبيوقراطيّة: ديمقراطيّة الخوف (فوبي) أو بالأحرى التّخويف المرضي من العراق (عراقوفوبيا) ومن العرب والمسلمين عموما (إسلاموفوبيا) والتي بمقتضاها يصبح مجرّد انفجار (دبّوسة قاز) عملا إرهابيّا (وراءه أشخاص ذوو ملامح شرق أوسطيّة)..ديمقراطيّة ابتزاز تعاطف وتأييد الرّأي العامّ الدّاخليّ والخارجيّ الواقع تحت صدمة تفجيرات 11 سبتمبر عبر العنونة والوصم والتّهم الجاهزة على المقاس من قبيل، رعاية الإرهاب وإيواء تنظيماته أو حيازة أسلحة الدّمار الشّامل وتهديد السّلم العالميّ والأمن القوميّ الأمريكيّ..إلى آخر القائمة المنسوبة إلى القاعدة والكفيلة بإقناع الأنظمة والشّعوب بالمباركة العمياء للغزو (ولّي خاف نجا)..

الخوصصقراطيّة: ديمقراطيّة الخوصصة أو الخصخصة التي بمقتضاها عمدت الولايات المتّحدة إلى وضع اليد على هيئات الأسرة الدوليّة واختطافها ثمّ أمركتها بجعلها مجرّد مصالح ملحقة بوزارة الدّفاع الأمريكيّة تتلقّى أوامرها من وكالة الاستخبارات المركزيّة ودوائر اللّوبي الصّهيوني اللذين يوجّهان التّسويات السياسيّة بما تقتضيه مصالحهما المشتركة، ما حوّل الشّرعيّة الدوليّة إلى شرعيّة صهيوأمريكيّة وجعل من غزو العراق شأنا داخليّا أمريكيّا (ويخلف عالديمقراطيّة)..

الشّعوذقراطيّة: ديمقراطيّة (خوذ العلم من روس الفكارن)، وهي ضرب من الصوفيّة السياسيّة والسّحر الأسود القائم على الشّعوذة والدّجل والنبوءات والتّنجيم، وقد أضحت بمقتضاه الممارسة السياسيّة بمثابة تفسير الأحلام وقراءة الفنجان والكفّ واستنطاق البرج والطّالع و(ضربان الخفيف)، بما مكّن (القدّيس بوش) من تبرير غزو العراق بأنّه (توجيه إلاهيّ في المنام لتخليص البشريّة من شرور الإرهابيّين ونشر تعاليم المسيحيّة بينهم)..ومكّن (آية الله المالكي رضي الأمريكان عنه) من تبرير عمالته وخيانته بحجّة أنّ (الله والقدر اختارا العراق حكومة وشعبا ليكون محطّة كبرى لمواجهة الإرهابيّين نيابة عن الإنسانيّة)..(لحّاك انشلّه ما يحوكش)..

الفيلمقراطيّة: ديمقراطيّة التّضليل والاستغفال والاستغباء و(التّفليم) أي الكذب و(الشّوط) بالفلاّقي التونسيّ..ديمقراطيّة الفبركة والإيهام وتلفيق التّهم واختلاق الوقائع وتركيب الأدلّة بخيال هوليوودي خصب يحوّل الحروب إلى صناعة سينمائيّة ومجرّد عمليّة كاستينغ ومونتاج وإخراج..بمقتضى هذه الآليّة وقع التّلاعب بالمعلومات الاستخباراتيّة وافتعال وثائق شراء اليورانيوم من النّيجر وفبركة قصّة أسلحة الدّمار الشّامل وتلفيق العلاقة مع القاعدة وطالبان وسائر (الأدلّة والقرائن) التي اعتُمدت لدعم العدوان..كما وقع توشيح الغزو الدمويّ الوحشيّ بلحاف التّحرير والدّمقرطة الدّاعم، وإلباس الرّعاع والسّوقة المستجلبين (كومبارس) من الكويت وإيران جبّة الشّعب العراقيّ المنعتق الممتنّ الذي هرع للتّرحيب بالمارينز (النّشامى) ولاستقبال ابنه البارّ أحمد الجلبي..(وبرّى هكّاكة)..

الغزو الفعليّ

ولئن جاء التّسويق للغزو في شكل ومضة إشهاريّة شديدة الحبكة غنيّة بعناصر الإبهار، فإنّ الغزو الفعليّ ـ وإن لم يخرج بنا عن أجواء السينما ـ فقد بدا سافرا متحدّيا متعاليا عن أكسسوارات الإقناع فارضا شريط أحداثه عنوة في منطقة وسطى بين الدراما التاريخيّة والخيال العلميّ، بين أفلام الحركة وأفلام الرّعب، بين التّراجيديا الإغريقيّة والكوميديا السّوداء..هذه الخلطة أكسبها (المطبخ العسكريّ الأمريكيّ) نكهة ديمقراطيّة على طريقة (جون كلود فاندام ـ أرنولد شوارزينيغر ـ كلينت إيستوود ـ سلفستر ستالون)، نكهة لا يستسيغها إلاّ مصّاصو الدّماء من فصيلة القتلة بالجملة والزّوومبي والدّراكولا..هذه (الدّم..مقراطيّة) اتّخذت شعارا لها الحلاقة والأرض المحروقة، أي الاجتياح الخاطف وتدمير البنية التحتيّة مع القتل الجماعيّ دون تمييز..وراهنت تحقيق الحلم الصّهيوأمريكيّ القديم المقيم: إقصاء العراق من معادلة ميزان القوى الشّرق أوسطيّة ضمانا لأمن كيان يهود وحجرا على حنفيّة النّفط في المنطقة، معتمدة آليّات (ديمقراطيّة) من قبيل:

الدبّابقراطيّة: ديمقراطيّة الحديد والنّار الوافدة هي وطاقمها على ظهور الدبّابات والمفروضة بقذائف الدبّابات والقصف المركّز برّا وبحرا وجوّا 200 ساعة دون انقطاع، والقنابل زنة تسعة أطنان الذكيّة منها والغبيّة، والأسلحة الكيميائيّة التي تذيب البشر وتحوّله (شكلاطة)..ديمقراطيّة السّجون والمعتقلات والتّنكيل والتّعذيب السّادي والإذلال الجنسيّ والإعدامات الفوريّة والإبادة الجماعيّة الممنهجة..ديمقراطيّة الجزرة والمجزرة أو الجزرة و(الزلاّط)..(الزلاّطقراطيّة) التي أثمرت في ثلاث سنوات قرابة المليون قتيل (بمعدّل 100 قتيل يوميّا) وسبعة ملايين بين مهجّر ونازح (1/8 من الشّعب) وتدمير البنية التحتيّة وتخريب هياكل الدّولة وإعادتها إلى العصر الحجريّ..الديمقراطيّة التي عدّت هذه النّكبة (تحريرا ودمقرطة وأمنا ورفاها ورخاء وازدهارا)..(تقلق إنت..؟؟)..

الزّووقراطيّة: ديمقراطيّة الوحدات الأمريكيّة الخاصّة ومليشيات الطّوائف ومغاوير الشّرطة..ديمقراطيّة الغاب والوحوش التي حوّلت المشهد السياسيّ العراقيّ إلى حديقة حيوانات (زوو) يرتع فيها لواء الذّئب ولواء العقرب والغربان السّود والثّعلب الرّمادي، وينتقل فيها الذّباب الأزرق مزهوّا فوق عشرات الجثث المشوّهة المتحلّلة..ديمقراطيّة فرق الموت والاحتراب الطائفيّ والقتل على الهويّة والإجرام الذي تقشعرّ منه الأبدان وتترفّع عن مثله السّوائم من قبيل: سمل العيون وقلع الأسنان والأظافر وبتر الأطراف والأثداء والأعضاء التناسليّة وسلخ الوجوه بالسّوائل الكيميائيّة وثقب الرّؤوس بالمثاقب الكهربائيّة..الديمقراطيّة التي اعتبرت هذه الفظاعات (فوضى خلاّقة وآلام مخاض) تسبق لا محالة تركيز الديمقراطيّة (على ساس)، هذا طبعا إذا لم تمت (على النّفاس)..(واعطيني راس)..

الكاوبوقراطيّة: ديمقراطيّة (السرّاح) رعاة البقر (الكاوبوي) في الغرب الأمريكيّ، (الويسترنوقراطيّة) التي تعيد إلى الأذهان أمجاد ومآثر الرّجل الأبيض في تمدين المتوحّشين سواء أكانوا هنودا حمرا أم هنودا سمرا..ديمقراطيّة البلطجة والذّهب والسّطو المسلّح والرّعب والعنف الذي خلّف يوميّا 100 أرملة و400 يتيم في بغداد وحدها..ديمقراطيّة المشانق والإعدامات السياسيّة والخطف والفدية والاغتصاب ومفاحشة الشّيوخ وأيعّة المساجد وطبع صور المطلوبين على أوراق (الكارطة) والمزايدة الماليّة على رؤوسهم..ديمقراطيّة المرتزقة وشركات الأمن الخاصّة والمناولة العسكريّة المكلّفة بحماية لصوص النّفط والمال العام المتنكّرين في أزياء الوزراء والنوّاب حتّى (يغرفو) بحريّة (وفصّ ملح وذاب)..

الوقاحقراطيّة: ديمقراطيّة (معيز ولو طاروا، واشرب ولاّ طيّر قرنك)، نوع من الصّفاقة السياسيّة والوقاحة الديبلوماسيّة..هذا المنطق (البقاحقراطيّ) هو الذي سمح لمادلين أولبرايت أن تعلّق على حصار العراق ونزيف أطفاله (إنّ موت 500 ألف طفل عراقيّ أمر مقبول من أجل احتواء صدّام حسين)..وهو الذي مكّن رامسفيلد أن يعتبر عدم العثور على أسلحة الدّمار الشّامل المزعومة (دليلا على أنّ نظام العراق نجح في إخفاء أسلحته)، وأن يبرّر تواطؤ القوّات الأمريكيّة مع الرّعاع والغوغاء الذين أحرقوا مكتبة بغداد ونهبوا متحفها بأنّ (الشّعوب الحرّة حرّة في أن ترتكب مثل هذه الأفعال ولا نستطيع منعها من ذلك)..نفس هذا المنطق خوّل لكولن باول أن يفسّر تدمير العراق وتذبيح شعبه ونهب ثرواته بقوله (إنّنا نعتزم السّيطرة على نفط العراق كأمانة لصالح شعبه)..(وأعلى ما في خيلك إركبو)..

ربّ ضارّة (ديمقراطيّة)

إنّ الخطاب السياسيّ الأمريكيّ نموذج للخطاب الرّأسماليّ الاستعماريّ الجشع القائم على النّعمية والإبهار، يخلق عن طريق الهرسلة و(الماتراكاج) الإعلاميّ والتّسويق (تابوات) لعلّ أشدّها إيغالا في الطّوطميّة والقداسة مصطلح الديمقراطيّة: فقد سوّقته إلينا بوجه ناعم مخمليّ غارق في عسل الطّوباويّة إلى أن استحال في أذهاننا صنما ومعبودا مقدّسا، وبعد أن اكتسب تلك الحصانة المعنويّة التي جعلتنا نحتكم إليه، نزعت عنه القناع فإذا به مرادف للعبوديّة والاستعمار ونهب الثّروات والغزو العسكريّ والحضاريّ..وهذا ديدنها مع سائر المفاهيم السياسيّة: تتناولها بالنّسخ والتّوسعة والتّضييق لتصبح مائعة تصاغ على المقاس وحسب الطّلب فتحقّق بها الشّيء ونقيضه مستمدّة من حفنة من (المعارضين) الموزّعين على حانات أوروبا وأمريكا رداء شفّافا من الشّرعيّة، تغدق عليهم بسخاء وتصدر عنهم القرارات وتستبيح باسمهم البلاد والعباد وتوكل إليهم أمر إيجاد المبرّرات، ثمّ تتولّى شخصيّا تصديقها ميدانيّا: فهي تتعامل بتقنية (الفلاش باك) تنطلق من النّتيجة المفترضة ثمّ تعود بنا القهقرى إلى الأسباب، تغزو على حسّ الافتراضات ثمّ بعد (الحلاقة) لها الوقت الكافي لكي تجعلها حقيقة ميدانيّة، فتوجدها وتذكيها وتحتطب لها إلى أن تنخلق الحزازات وتنحفر بين الإخوة خنادق يستحيل أن تمتدّ بينها جسور..عندها يصبح التّقسيم والتدخّل الاستعماريّ (ضرورة ديمقراطيّة)، وتلك لعبة الإعلام واستديوهات هوليود السّياسة (وكالة الاستخبارات المركزيّة ومكتب التّحقيقات الفدراليّ) حيث يتمّ تصنيع الثّورات وإخراج الانقلابات وتمويل الحروب بالوكالة وحياكة الرّداء الديمقراطيّ الذي يواري سوءة الجرائم ويكسوها ثوب البطولات..نفس هذه الآليّات (الدّيمقراطيّة) اعتُمدت في فيتنام وأفغانستان والصّومال واليمن وسوريا..وأودت بالشّعوب إلى المحارق والمجازر والمجاعات، وبالدّول والكيانات إلى ما قبل العصر الحجريّ..وهذا هو بالضّبط ما يُراد لتونس وسائر شمال إفريقيا حين يبسط العمّ سام نفوذه عليها من بوّابة الديمقراطيّة..فبِمَ يبشّرون..؟؟

الإعلام وأثره في تزييف الحقائق وتضليل الشعوب

أنس العسكري العراق

إن الإعلام اليوم يلعب دورا مهما في طمس وتزييف الحقائق، لتضليل الشعوب وتغييب الوعي الجماهيري، كذلك يلعب دورا مهما في تخدير عقول الناس، ليضع في قلوبهم الخوف والرعب، كي يبقوا بعيدين عما يدور ويخطط لهم من خلف الكواليس. لذلك نجد الأنظمة الحاكمة في بلادنا الإسلامية تسعى جاهدة لامتلاك قنوات ومنظومة إعلامية قادرة على تغييب الوعي، وهذا طبعا بمساعدة أسيادهم الذين نصبوهم على رقاب الناس، إن الآلة الإعلامية المضللة لها القدرة على ترويج برامج وأفكار هدامة، الهدف منها ترويض الناس وجعلهم مطية ذلولة، لا تشتكي ولا تتمرد ولا تثور، بل كل همها هو تأمين لقمة العيش مهما كان ثمنها، لتجعلها تخضع لكل ما يريده الطواغيت.

كذلك من العوامل التي ساعدت على التضليل، هو جهل الكثير من الناس في كثير من المجالات نتيجة صرف تفكيرهم إلى أمور لا طائل منها، لذلك تراهم عبيدا ينقادون بسهولة. ومن العوامل التي ساهمت كذلك في التضليل هو ترويج المفاهيم المغلوطة التي لا تتناسب مع طريقة عيشنا بصفتنا مسلمين لنا طراز عيش خاص من عند الله، لذلك تراهم يُغرقون الساحة الإعلامية بالقدوات التافهة وتقديمهم على أنهم القدوة الحسنة، لتضلل بهم عقول الشباب.

لذا كان لزاما أن نتعرف على تأثير وسائل الإعلام على الناس ومدى خطورتها علينا كمسلمين، ومن أجل ذلك نجد الإعلام يسعى لنشر الكذب والتضليل لتشويه كل ما يربطنا بتراثنا الإسلامي من خلال وسائله المسمومة سعيا منه لتدمير العقول، وما نراه اليوم من حملة مسمومة وحرب شعواء على السنة النبوية، ومحاولة التشكيك في كتب الصحاح، ما هو إلا جزء من هذه الحرب الإعلامية القذرة على الإسلام والمسلمين.

ولقد استخدم أعداء الإسلام الإعلام حتى في عهد الدعوة الإسلامية مع بعثة النبي ﷺ، وكان له دور مشابه للدور الذي يقوم به الآن، إلا أن المجتمع الإسلامي الأول وقف في وجه هذا الإعلام الكاذب بقلوب ملؤها الطمأنينة والسكينة والثبات، كي يتصدوا له.

لذلك علينا اليوم أن نقف وقفة أسلافنا العظماء، وأن نأخذ طريقة تعاملهم مع جميع الأحداث وكيف تصدوا لهذا الخطر المدمر، فلم يسلم الإسلام من كيد أعدائه حتى في هجرة رسول الله ﷺ، بل انضم لهذا الإعلام إعلام ابن سلول وبدأ يمارس دوره الإعلامي، ولم يكتف بالتشكيك والافتراء والطعن والتجريح، ولم تكن حادثة الإفك التي يراد لها أن تقوض النظام الاجتماعي، حتى تصدى لهم الله سبحانه في تبرئة فراش رسول الله ﷺ وإسكات الألسن التي تلوك بهذا الخبر الكاذب، لتضع أول لبنة من لبنات تحصين المجتمع من كيد الإعلام، وحسن الظن وعدم اتباع الأكاذيب وترويجها.

فعلينا اليوم أن لا نكون أبواقا نردد كل ما يُقال في وسائل الإعلام، وأن نفهم أن المسائل المتعلقة في مصير الشعوب لا يمكن أن تؤخذ من وسائل الإعلام مباشرة، وكذلك علينا اليوم أن لا نقف موقف المتفرج من الإعلام، وعلينا أن نفضح أكاذيبه وزيفه، وأن نحسن في توجيه ضربة عكسية من خلال بث روح الوعي بين الناس وكشف كل ما يدور في الغرف المظلمة.

أخيرا أقول لأهل الحق الذين ظلمهم الإعلام وحجب نورهم عن الناس، إن موقفنا سيتغير بإذن الله مع جهود الخيرين أصحاب الأقلام الحرة الذين يبذلون جهدهم للدفاع عن الحق، حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا.

منظمات المجتمع المدني: الخطر الساري

مقدمة عامة:

رغم أنه لا يخفى، على التابع الحصيف، أن مفهوم المجتمع المدني، في الفكر السياسي الغربي، هو تخليص مجال السياسة من إرث العصور الوسطى المسيحي الكنسي - الكهنوتي -، وضد الوصاية السماوية، الوهمية التي كان يدعيها رجال دينهم وملوكهم، كما عبر عن ذلك مفكروهم، إلا أن المثير للشفقة هو قبول رهط من أبناء الأمة أن يساووا دينهم الذي قامت عقيدته على العقل ووافقت فطرة الإنسان وقامت شريعته على الوحي كتابا وسنة، بدين قامت عقيدته على التزييف والتحريف للحقائق، فصارت دعوتهم لفرض المفاهيم الغربية والدعوة لإقامة المجتمع المدني عنوان على تحضُّرهم، مع ما يشاهدون من إصرار المنظمات الدولية والجهات المانحة على الدفع بالمجتمع المدني التونسي نحو إلزام مجتمعهم بالديمقراطية والقيم الليبرالية، رغم زعمهم العمل على التخلص من ربقة الاستعمار وسطوة نفوذه على بلادهم.

وأمام هذا الخطر الذي أكسب المشروعية القانونية، تحت دفع المنظمات الدولية وبقوة نفوذها المالي، واستعداد ثلة من السياسيين والمثقفين بقبول أي ناعق، تحت مسمى فصل الدين عن السياسة، كان «ملف جريدة التحرير» لهذا الشهر تحت عنوان: «منظمات المجتمع المدني: الخطر الساري»، تعرية للحقائق، وتبيانا أن طريق الانعتاق لا يمر قطعا عبر التبعية الفكرية والسياسية، وأن أموال الرشوة، لا تزيد الملتحف بها إلا قذارة.

الموضوع الأول:
البيئة الحاضنة للمجتمع المدني

في تعريفه للمجتمع المدني يقول الدكتور كمال عبد اللطيف: (اقترن المجتمع المدني بالمجال الدنيوي، حيث يتخلص مجال السياسة من إرث العصور الوسطى المسيحي الكنسي، أي من هيمنة المقدس، وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاجاً للتجربة التاريخية المستقلة عن مجال الروحي في صورته الدينية... وقد أوضح كل من جون لوك وجان جاك رو سو أهمية المجتمع المدني كمحصلة للتعاقد في تنظيم المجتمع، انطلاقاً من شرعية المصلحة، وضد كل وصاية سماوية)

هذه المنطلقات تبين البيئة الحاضنة لمصطلح المجتمع المدني، من حيث السياق التاريخي والفكري والسياسي. حين خلّص صراع رجال الدين ضدّ فلاسفة عصر الأنوار في أوروبا إلى فكرة فصل الدين عن الدولة تزامنا مع انتهاء الحروب الدينية ونشوء الدولة القومية الحديثة في أوروبا.

انبثقت عن نشوء الدول القومية الحديثة في أوروبا معاهدة سلام «ويستفاليا» المنعقدة عام 1648 التي تُعدّ من أهم الاتفاقيات الدولية في التاريخ الحديث لأنها أرست القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية المعاصرة، و أسست للنظام الدولي «الأوروبي». كما كان لهذه الاتفاقية الأثر في إيقاف المد العثماني في أوروبا ليتحول الصراع الأوروبي الإسلامي إلى داخل أراضي الخلافة الإسلامية بأبعاده العسكرية والفكرية والسياسية.

رغم التباين التشريعي والعقدي بين النظام السياسي الإسلامي ونظام الإستبداد الديني في أوروبا، إلا أن دور منظمات المجتمع المدني المحلية والمغلّفة بالاستعمار كان فعالا في الإطاحة بالخلافة العثمانية ونشوء دول قومية ووطنية على طول البلاد الإسلامية. نتعرض لأهم المنظمات التي عكست المعادلة حيث أن هذه المنظمات كانت أداة نهضة وبناء في أوروبا وانتكاس وهدم في الأمة الإسلامية:

جمعية الاتحاد والترقي.. منظمة علمانية تركية أسقطت الخلافة العثمانية

منظمة تركية ثورية تأسست باسم «جمعية الاتحاد العثماني» في 2 يونيو/حزيران 1889، ثم اسمها عام 1915، وسعت إلى تغيير نظام الحكم بدعوى إقامة «دولة ديمقراطية حديثة».استطاعت الجمعية عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909 والوصول إلى الحكم، وتبنت الفكر القومي وسارت وفق المذهب العلماني في سن التشريعات والقوانين.وشكلت حكومة الحزب الواحد، وقمعت المعارضة منذ العام 1913 حتى حلت نفسها بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى عام 1918.

العنظمات العربية

كان لعديد المنظمات والجمعيات السرية العربية، التي أقيمت تحت إشراف هيئات أوروبية ورجال مخابراتها دور في نشر الأفكار القومية، والعمل على هدم الخلافة، كالجمعية القحطانية، وجمعية «العربية الفتاة»، والمنتدى الأدبي، وجمعية العهد، وجمعية الإصلاح، والجمعية الخيرية، قام عليها أشخاص يمثلون كافة الطوائف والأحزاب المذاهب، لإيجاد كيان عربي مستقل في بلاد المشرق العربي.

تمثّل منظمات المجتمع المدني والجهات التي تموّلها إحدى أدوات هذا الصراع العالمي والتاريخي ضد الأمة الإسلامية، وإن كانت تلك الأدوات تستخدم في البلدان الغربية في سياق تنموي إصلاحي.

هذا الاستعراض التاريخي لتطور مصطلح المجتمع المدني يفضي إلى خلاف جوهري بين الخلفية التي احتضنت تطور هذا المفهوم في الغرب وبين الخلفية التاريخية للأمة الإسلامية، التي ظلت محافظة على نمط الحياة الإسلامية ولم ترتضي عنه بديلا بينما تاه نمط الحياة الغربية ما بين هيمنة الكنيسة واستبداد الملوك من جهة ونظريات الفلاسفة والمفكرين من جهة ثانية، مما أفضى إلى انقلاب كلي في المجتمع الغربي الأوروبي بناء على أسس وضعية أو استنادا إلى فلسفات تاريخية ونظريات سياسية جديدة.

إذا، فالخلفيّتين التاريخيتين للأمة الإسلامية والغرب مختلفتان تماماً، فلا يمكن بأي حال اعتبار هذه المفاهيم إرثاً إنسانياً مشتركاً. وبالتالي تسقط عملية القياس الفكري والاصطلاحي للتباين الجلي بين الحضارتين ولانتفاء المبرّر لاستيراد مصطلحات نمت وترعرت في بيئة ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة بعيدة كل البعد عن التاريخ الحضاري للأمة الإسلامية؛ ولذلك يتساءل المفكر المغربي محمد عابد الجابري: «بأي معنى، حتى لا نقول «بأي حق»، يمكن نقل هذا المفهوم إلى مجتمعات لم تعش هذه التطورات مثل المجتمع العربي» في إشارة إلى ارتباط المجتمع المدني بالتطورات الثقافية في أوروبا.

لا يختلف السياق التاريخي لمفهوم المجتمع المدني عن المماراسات الليدانية، فكما أنتجت الحضارة الغربية القائمة على فكرة فصل الدين عن الدولة وما انبثق عنها من نظم اجتماعية وسياسية، كان من إفرازاتها مؤتمر واستفاليا الذي شكل أسس النظام الدولي الحديث، وما يُسمى بالقانون الدولي القائم منذ نشأته إلى نسخة الأمم المتحدة الحالية على وجهة النظر الغربية والمناقضة لكل نظام حكم، على غرار نظام الحكم الإسلامي. وقد انكشف هذا الأمر بوضوح بعد عام 2008، أي بعد مجيء أوباما للحكم في أمريكا، مع أن إرهاصاته ظهرت قبل ذلك، فقد أشارت وحدة الرصد إلى هذا الأمر في أكثر من بحث لها، ووثقته بأدلة قوية في بحث إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي من خلال خطابات أوباما، استنفار أمريكي عالمي للقضاء على مشروع الخلافة والإسلام.

كان تركيز السياسة الاستعمارية الغربية لبلاد المسلمين، وبخاصة الأمريكية، في العقود الأخيرة على إحكام سيطرتها وفرض الثقافة الغربية ومفاهيمها عبر التدخل المباشر في قضايا الناس وشؤونهم وحاجتهم التفصيلية، وعدم الاكتفاء بالركون إلى تبعية الحكام والحكومات وقادة الجيوش والمتنفذين في الدولة. وذلك لأنهم لمسوا بعد حوالي نصف قرن أو أكثر من هذه الهيمنة، أنهم فشلوا في التأثير الثقافي والفكري في الشعوب، أو في الحرب الناعمة، وخسروا الحرب الفكرية. لذلك قرروا إضافة الهيمنة على الشعوب بشكل مباشر من خلال مؤسسات دولية ومحلية، ومنظمات مجتمع مدني، ومن خلال برامج ومشاريع تحت إشراف وتوجيه حكومي.

الموضوع الثاني:
منظمات المجتمع المدني: الخطر الساري الذي أكسب الشرعية الدستورية

لعل من أشد ما ابتليت به ثورة الأمة في القطر التونسي منذ بداياتها، تصدر طيف كبير من أركان النظام الذي ثار عليه الناس، عملية التأثير في حراك الشارع، ورسم الأسس التي تحدد القواعد التي يجب أن تدار بحسبها حركة المجتمع. فكان إسناد إدارة شأن الناس إثر فرار المخلوع، إلى رئيس برلمانه فؤاد المبزع، بدلا من رئيس الوزراء محمد الغنوشي الذي عين

ابتداء لقيادة المرحلة الانتقالية، فكان هذا التعيين هو المكر الأعظم الذي أحاط بالثورة، حيث كان هذا التكليف أول مظاهر تثبيت النظام الذي تحركت جماهير الناس من أجل إسقاطه والتخلص من ويلاته، وإقصاء أي أثر لإرادة الثائرين في تحديد مستقبل البلاد، ليسوس البلاد بالمراسيم. فكان من ضمن تلك المراسيم، المرسوم عدد 88 لسنة 2011 والمؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات، وباقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي يرأسها السيد عياض بن عاشور أستاذ القانون العام. هذا المرسوم الذي أصدر في سياق القطع مع كل مظاهر الاستبداد والتفرد بالسلطة، فصار تأسيس الجمعيات يخضع إلى نظام التصريح. وما على الرّاغبين في تأسيس أي جمعية إلا أن يرسلوا إلى الكاتب العام للحكومة مكتوبا مضمون الوصول مع الإعلام، وتعتبر الجمعية مكونة قانونا من يوم إيداع الإعلان بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، وتكتسب الشخصية القانونية انطلاقا من تاريخ نشر الإعلان بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وجوبا في الرائد الرسمي في أجل خمسة عشر (15) يوما انطلاقا من يوم إيداعه. فيكون بذلك قد ضمن هذا المرسوم حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها وإلى تدعيم دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها.

إنه وإن كنا لسنا بصدد مناقشة مشروعية وحق تكوين الجمعيات ووجوه الصدق فيها، فإن العجيب والغريب ما ورد في الباب الثالث من هذا المرسوم، والمتعلق بالجمعيات الأجنبية، والحال أن السياق يتعلق بالتأسيس للخروج بالناس من درك الذل و الهوان، بل ومن التبعية، فإذا بالمرسوم عدد 88 لسنة 2011 والذي قام على إصداره رئيس مجلس نواب الفارّ بن علي، وبتوصية من عياض بن عاشور رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وهو الذي قد أجاب يوما عن سؤال لصحافي فرنسي عن عقيدته فأجاب بأن عقيدته وقناعاته هي الديمقراطية، قد فتح باب البلاد واسعا لهتك أسوارها، وضرب مناعتها أمام كل عدو، كان من المفترض أن الثورة في تونس، اتقد أوارها للقطع نهائيا مع أي تدخل أجنبي، ومع الأعداء المعلومة عداوتهم تحديدا. فجاء هذا الباب ليسمح للجمعيات الأجنبية بتأسيس فروع لها، في بلادنا، وفق أحكام مرسوم الجمعيات «الوطنية»، وهو الذي عرّف الجمعية الأجنبية بأنها فرع لجمعية مؤسسة بموجب قانون دولة أخرى (هكذا). فيتأسس فرع الجمعية الأجنبية في تونس وفق أحكام هذا المرسوم، وذلك إضافة أن لكل شخص طبيعي، أجنبي مقيم في تونس، حق تأسيس جمعية أو الانتماء إليها، كما يحق للجمعية الأجنبية أن تؤسس في تونس فروعا لها. وبما أن قانون الجمعيات هذا يسمح لأي جمعيتين أو أكثر تأسيس شبكة جمعيات، فلا غرابة أن تكون هناك شبكة جمعيات تشكلت بين عدد، الموقر. منظمات تونسية وأخرى أجنبية وفق أحكام مرسوم منظمات المجتمع المدني.

«ولضمان وجود الأرضية المناسبة التي تخول لمنظمات المجتمع المدني أداء الأدوار التي لا بد أن تضطلع بها في جميع المجالات محليا وجهويا ووطنيا ودوليا. وبالنظر إلى تنوع وتعدد أدوار منظمات المجتمع المدني ومن أهمها الاقتراح والضغط والرقابة» صار لزاما «أن تتمتع بحقها في النفاذ للمعلومات والبيانات وبحقها في حرية التعبير دون تخويف أو قمع من السلطة ودون المساس بحرمة الناشطين فيه. وإذا أردنا للمجتمع المدني أن يؤدي رسالته ويكون فاعلا ومؤثرا إيجابا في الواقع، فينبغي أولا تقييم مدى سلامة البيئة العامة التي ينشط فيها ومدى مراعاة خصوصيته ومكانته في المجتمع وفي الدولة تشريعا وممارسة.» وإذا أخذنا منظمة «أنا يقظ» والتي أصبحت منذ نوفمبر 2013، نقطة الاتصال الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية بتونس، كمثال، على جملة المنظمات المؤسسة خارجيا والتي أصبحت لها فروع في تونس، حق لنا التساؤل عن الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في بلادنا وهي التي أصبحت بحكم قانون التأسيس، غير مسؤولة أمام أحد إلا أمام مؤسسيها بمقتضى قانونها الأساسي، فالسؤال المشروع الآن، ما هي نوعية التقارير التي ترفعها تلك الفروع للمراكز مقابل الرعاية ومقادير التمويلات التي تغدق عليها؟

إلا أن الغرابة تزداد، ومجال الحيرة يتسع، حين يتساءل المرء عن ماهية هؤلاء الذين سنّوا مثل هذه المراسيم وما الذي أرادوه من خلالها، وهم يرهقون أسماع الناس بالضمير الوطني وحماية السيادة الوطنية، حين يطلع على الأحكام المالية لمرسوم الجمعيات هذا، فيعرّف موارد الجمعية بأنها تتأتى من اشتراكات الأعضاء، والمساعدات العمومية، والتبرعات والهبات والوصايا، وطنية كانت أو أجنبية. وإن غُلّف الأمر بأنه يحجر على الجمعيات قبول مساعدات أو تبرعات أو هبات صادرة عن دول لا تربطها بتونس علاقات دبلوماسية، فإن أبواب البلد قد أشرعها هؤلاء لكل عدو، يدس عليها ما شاء ويشتري الذمم الضعيفة بعرض زائل من حطام الدنيا، فلا حسيب ولا رقيب بما أن قذارة هذه الأموال قد طهرتها إرادة الدستور وقوانينه مادمت تسلك طريقها إلينا عبر بوابة البنك المركز بكل شفافية ووضوح ومادام الدستور الهمام قد اشترط عدم تمكين الأحزاب السياسية من التنعم ببركاتها، وهو الذي لم ينس أن يسمح لهذه المنظمات بحق تملك العقارات بالقدر الضروري لاتخاذ مركز لها ومراكز لفروعها أو محل لاجتماع أعضائها أو لتحقيق أهدافها وفقا للقانون، طبعا.

ومع كل هذه الأخطار التي تتهدد البلاد بمثل هذه القوانين فإن سلطة 25 جويلية 2021 لم تر في الفصل الذي يسمح لأي جمعية أجنبية قائمة بموجب قانون دولة أخرى، بتأسيس فرع لها في تونس، فأبقت عليه وأدخلت في مشروع التنقيح الذي لم يعرض بعد رسميا، إلا بقدر ما يسمح للسلطة التنفيذية التدخل حيث ترى أن لها مصلحة في ذلك، بإدراجها عبارات فضفاضة تحتمل كل تأويل ممكن كالحديث بضرورة أن تلتزم المنظمة المعنية بالمؤاخذة بما يضمن عدم "تهديد وحدة الدولة أو نظامها الجمهوري والديمقراطي"، أو الالتزام بـ "النزاهة والحرفيّة والضوابط القانونيّة والعلميّة المستوجبة".

منظمات المجتمع المدني «حصان طروادة» الذي اخترق الحصن!!

إن لقصور نظام فصل الدين عن الحياة، وعجز دولته عن الرعاية الحقيقية لشؤون الناس، الأساس الرئيس في الترويج لفكرة المجتمع المدني، تلافيا لذلك القصور وسدا لعجز الدولة، وتحميلا للناس شأنا ليس من طبيعتهم .

وفي الوقت الذي يقرر فيه الفكر الغربي فلسفة إيهام الناس مشاركتهم الدولة في الرعاية، فإن الإسلام حث في هذه الحالة على أن تقوم الأحزاب والعلماء بالمحاسبة، أي محاسبة الدولة على هذا التقصير من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ثم إلزامها بالرعاية. وهذه المحاسبة هي رعاية سياسية نظرية وليست تنفيذية، فالإسلام لا يوجّه الناس في هذه الحالة لأن يقوموا هم بالترقيع وجبر العجز ميدانياً. وهذا فرق جوهري في النظرة للرعاية وتنظيمها بين الإسلام والرأسمالية: نظرة تقوم على المحاسبة السياسية لإجبار الدولة على الرعاية التنفيذية، في مقابل نظرة تقوم على جبر تقصير الدولة من خلال تفهّم هذا التقصير وإعفاء الدولة من مسؤولياتها والتلبس بالرعاية الميدانية.

تكمن خطورة الدعوة للتنمية في طبيعة وتصنيف موضوعاتها، التي تتجاوز في العديد من الحالات المسائل المدنية ومهارات وتطوير الأساليب والأدوات، إلى الموضوعات الحضارية أو الثقافية، فيتم إدراج مفاهيم الديمقراطية والمساواة وحوار الأديان والتطرف والموضوعات الاجتماعية ضمن أساسيات التنمية.

إن حقيقة استغلال وتسخير الدعوة الغربية للعمل التنموي هذا في سياق محاربة العمل الإسلامي المخلص لتغيير واقع الأمة ليس اختلاقاً أو توقّعاً أو تحليلاً، بل إن توثيقه الصريح الصحيح أكيد في المنشورات الغربية، وقد برز ضمن دراسات إستراتيجية تنص بشكل سافر على ذلك، فمثلاً جاء الحثّ على موضوع التنمية صريحاً ومباشراً، واعتبر من ضمن الخيارات الرئيسة أمام أميركا لمواجهة ما يسمّونه التطرف الإسلامي، كما يطرح كتاب «العالم الإسلامي بعد 11/9»، فضمن بنود الخيارات المتاحة التي تم اقتراحها في ذلك الكتاب، ورد تحت بند «تطوير فرص اقتصادية»، وبعد الحديث عن تأثيرات الوضع الاقتصادي وشح فرص عمل الشباب على دفعهم نحو «التطرف»، يوصي الكتاب خيراً بالمنظمات غير الحكومية بالقول: «إن تقديم خدمات اجتماعية بديلة في أماكن عديدة يمكن أن تساعد بشكل مباشر في إضعاف تقبّل الناس للمنظمات الراديكالية (المتطرفة)... هنالك حاجة لتوجيه المساعدة الأميركية والمصادر العالمية باتجاه قنوات مناسبة للظروف المحلية، ولتوسيع الاعتماد على المنظمات غير الحكومية، من خلال العلاقات القائمة في البلدان المستقبلة (للمنح). إن دعم التعليم والبرامج الثقافية التي تدار من قبل منظمات علمانية أو إسلامية معتدلة يجب أن يحظى بالأولوية لمواجهة الجماعات المتطرفة».

وللأسف يقع بعض المسلمين في هذا «المطبّ» السياسي،مع افتراض «حسن النية» في هذه التوجهات نحو التنمية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وتحسين ظروف الحياة لدى الناس، فإنه لا بد من التأكيد أن مثل هذا العمل خطير من حيث البعد السياسي.

وناقش إصدار مركز المجتمع المدني في بريطانيا، فكرة تسخير المجتمع المدني لخدمة الأهداف الغربية، حيث طرح تساؤلات وعلّق عليها بما ترجمته «تساؤلات تعبر في الحقيقة عما نحاول إيصاله وهي: هل فكرة المجتمع المدني هي فقط جزء من مشروع إمبريالي جديد لفرض سيطرة الغرب؟ أم أنه يتعلق «بردكلة» الديمقراطية (radicalization of democracy) وإعادة توزيع القدرة السياسية؟ وهل الغرب منحاز لدى التفكير بالمجتمع المدني على أساس علماني، ولدى توافقه بشكل رسمي على منع الاعتراف بالأشكال المحلية

للمجتمع المدني؟ هل من المفيد أخيراً التفكير بمجتمع مدني عالمي كمفهوم معياري يجمع مفاهيم اللاعنف والتضامن والمواطنة العالمية الفعّالة؟».

إن هذه الأسئلة التي يطرحها الكتاب «الغربي» هي في الحقيقة أسئلة موضوعية تستأهل أن يقف أمامها حملة الإسلام وقفات طوال! فالتحريك السياسي للمجتمع المدني منبعه غربي وأهدافه غربية، وإن حققت بعض المشاريع للمجتمع المدني جوانب تنموية تسهم في تحسين بعض ظروف العيش للناس في البلاد الإسلامية، وهي منجزات خدماتية على الأرض وليست موضوع استهداف سياسي هنا.

ليس ثمة من شك في أن المبدأ الرأسمالي القائم على النفعية والأنانية عديم من الدوافع الإنسانية، فإن نهب خيرات الشعوب، وبسط الهيمنة والسيطرة، وشن الحروب على الأمة الإسلامية، وهذه الهجمة الوحشية على أفغانستان والعراق ودعم كيان يهود إلا أمثلة عملية للنزعة الاستعمارية لدى الغرب، وكل ذلك يتعارض بشكل واضح مع إدّعاء إمكانية وجود رسالة إنسانية يسعى الغرب لتحقيقها في الناس، ويحرص من خلالها على التنمية. ولذلك فمن المقطوع به أن محاولات ترويج هذا المفهوم وتفعيل أطره هي جزء من عمليات اختراق الأمة للحفاظ على ديمومة خضوعها، وهي من منطلق نفعي بحت من قبل أرباب الرأسمالية.

الموضوع الرابع:

منظمات المجتمع المدني وطعمة «الزقوم»، لتوهين الوعي الإسلامي

ليس ثمة مجال للشك في أن الدافع في ترويج المجتمع المدني هو لمقاومة التحرك الإسلامي وإعاقة مشروعه الحضاري النهضوي، بذريعة مقاومة الحكم الأحادي الشمولي، مما سهّل إلقام هذا الطُعم للفاعلين السياسيين وللقوى السياسية الفاقدة للبديل الحضاري المبدئي.

هذا السياق السياسي والتاريخي للمجتمع المدني لم ينفصل البتة عما يشهده العالم من صراع مرير بين الثقافات والحضارات، حيث تستخدم العديد من الوسائل من قبل الدول الأقوى للهيمنة على الدول الضعيفة، لصرفها عن الانعتاق الحقيقي من التبعية الفكرية والسياسية، ومن ثم لإعاقتها عن صناعة النهضة على أساس ثقافتها. فكان لعامل المال دور كبير في التأثير على بعض القوى المحلية في إعاقة عملية الانعتاق وراكمت أسباب التبعية. ففي تقرير بتاريخ 2/3/2013 كشف المستشار عبد العزيز الجندي وزير العدل المصري، النقاب عن أن هناك 181مليونا و774 ألف جنيه «أموالا سرية» تلقتها 102 منظمة أهلية في مصر مؤخرا من عدّة دول ومنظمات أجنبية كالمعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي، و"فريدم هاوس" والمركز الدولي للصحافيين، وهذه جميعها أميركية، أما الخامسة فهي منظمة "كونراد أديناور" الألمانية.

كانت بوادر الجمعيات المدنية التونسية ك»الجمعية الخلدونية»، سنة 1896 ثم جمعية «قدماء المدرسة الصادقية». أول محاضن استقطاب النخب التونسية نحو الثقافة الغربية ولخدمة المشروع الاستعماري، وإن تدثرت أغلب المنظمات والجمعيات التي برزت في البدايات بصفة «التونسي» أو «الإسلامي» عند اختيار اسم للجمعية أو المنظمة. فقد شهدت تونس خلال الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الفائت، ميلاد أغلب المنظمات الكبرى التي ما زالت موجودة وفاعلة إلى اليوم: «الاتحاد العام التونسي للشغل» (1947)، «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة» (1948)، «الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري » (1949)، «الاتحاد العام لطلبة تونس» (1952)

لإن تميز حكم بورقيبة بإقصاء أي نَفَس معارض واحتواء كل ما يمكن أن يكون «سلطة مضادة»، فعمل على تدجين «المجتمع المدني» وتحويل هيئاته إلى ملحقات للحزب الحاكم وأجهزة تابعة للدولة. ولإن تعامل بن علي مع هذا «المجتمع المدني» بسياسة الإغراق وتجفيف المنابع، فإن هذا المجتمع المدني، أصبح السلاح الأبرز، والأشد فتكا، بيد الاستعمار وماكينته الإعلامية والسياسية في تونس «الثورة»، كنموذج لديمقراطية ناشئة وكبديل عن الحلّ العسكري المعتمد في سائر البلاد العربية الثائرة. هو سلاح سياسي بامتياز يعتمد على أرضية تركتها الدكتاتورية العميلة التي حكمت البلاد بالحديد والنار وفسحت مجالا للاستعمار ليبث سمومه ويتمّم ما عجز عنه أيام الاحتلال المباشر فشكّل على عين بصيرة نخبا سياسية متنوعة يمينا ويسارا تدين له وللنظام الدولي بالولاء التام، إذا ما كان عدد الأحزاب التي تمّ تأسيسها بعد الثورة تجاوز المائتين، فإن مكونات المجتمع المدني الجديدة تعد بالآلاف. تنشط الجمعيات والمنظمات الجديدة في كل المجالات، لكن أغلبها في المجال الثقافي/الفكري/ الفني (بنفَس ايديولوجي واضح) والنقابي والخيري/الدعوي والحقوقي.

سمح المناخ الجديد بظهور جمعيات ومنظمات تُعنى بقضايا كان من شبه المستحيل الحديث عنها من قبل: جمعيات تعنى بمراقبة الانتخابات والحملات الانتخابية، مراصد لمحاربة الفساد، جمعيات تراقب العمل الحكومي والنيابي والرئاسي، جمعيات تدافع عن حقوق الأقليات «العرقية» كالسود والأمازيغ، وأخرى تدافع عن الحريات الجنسية وحقوق المثليين، جمعيات وتنسيقيات ذات بعد اجتماعي - اقتصادي نضالي تهتم بالحركات الاحتجاجية وظروف العمل والهجرة غير النظامية وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء في تونس.

علاوة على المستجدات الدولية التي ساهمت في إضفاء الشرعية على عمل منظمات ما يُسمى بالمجتمع المدني وأوكلت لها دورا محوريا وفعّالا في تحقيق أهداف وبرامج هذه الاتفاقيات الاستعمارية، فقد أوكل تجسيد هذه الفكرة الخبيثة، في الواقع التونسي إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بإصدار المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس الذي جاء في فصله الأول ما يلي:

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

«يضمن هذا المرسوم حرية تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها والنشاط في إطارها ويهدف إلى تكريس حرية التنظيم السياسي ودعم التعددية السياسية وتطويرها وإلى ترسيخ مبدأ الشفافية في تسيير الأحزاب السياسية».

كما جاءت القوانين والتشريعات المتعلقة بالجمعيات مُتماهية مع الحدث بأن جعلت من تونس مركزا إقليميا وفتحت الباب على مصراعيه للجمعيات بمختلف أطيافها وألوانها ,المحلية والدولية الحكومية والغير حكومية للنشاط على عديد الواجهات وفي شتى المجالات.

جاء في الباب الثالث من المرسوم عدد 88 لسنة 2011

المتعلق بالجمعيات الأجنبية ما يلي:

الفصل 20 - الجمعية الأجنبية فرع جمعية مؤسسة بموجب قانون دولة أخرى. تثبت بوثيقة رسمية أن الجمعية الأجنبية الأم مكونة قانونا في بلدها.

الفصل 24 -للجمعية الأجنبية أن تؤسس في تونس فروعا لها وفق أحكام هذا المرسوم.

الفصل 25 - تخضع الجمعيات الأجنبية في ما عدى أحكام هذا الباب لنفس نظام الجمعيات الوطنية.

في مقابلة خاصة نشرها موقع وزارة الخارجية البريطانية بالعربية السفير هاميش كوال، إن «العلاقات البريطانية التونسية تحولت بنفس الطريقة التي تحولت بها تونس منذ الثورة»، موضحاً:»تضاعف عدد الدبلوماسيين البريطانيين في السفارة ثلاث مرات تقريباً منذ سنة 2011، أضاف: «عقب قيام الثورة أنشأت بريطانيا برنامج «الشراكة العربية» لتمويل مشاريع ثنائية تبلغ قيمتها ما يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني في مجالات «الإعانات العملية الانتخابية،والمشاركة السياسية، ومكافحة الفساد، وحرية التعبير، والتكوين الصحفي والاستثماري والتشغيل» «. وقال: «كما أود أن أعزز أعمال «المركز الثقافي البريطاني» الداعمة للانتقال الديمقراطي من خلال تعزيز إمكان توظيف الشباب ودعم المجتمع المدني»

معهد واشنطن يعد" مرسوم 88/2011 مكسبا.

مما ورد في توصيات خبراء معهد واشنطن بتاريخ 23/1/2023، حول الوضع السياسي في تونس بعد 25 جويلية وللتأكيد على ضرورة المحافظة على المرسوم 88 لسنة 2011، وأهميته للأجندة الأمريكية في تونس، القول إن: «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط :بخلاف الحالات الأخرى في الشرق الأوسط، لم يتدخل الغرب بشكل كبير في تكوين المجتمع المدني في تونس. لكن الجهات المانحة أخطأت من ناحية حاسمة، وهي أنها وضعت توقعات غير واقعية بأن المجتمع المدني يستطيع التغلب على الانقسامات الطويلة الأمد في تونس من خلال برامج المساعدات الخارجية المتواضعة. وأمام ثبات أهل البلاد أمام هذه المحاولات لكسر إرادته وعجز هذه الأدوات الرخيصة على مسخ هويته تدعو مراكز الدراسات الاستعمارية إلى أنه «يمكن للولايات المتحدة وأوروبا والجهات المانحة الأخرى دعم المجتمع المدني التونسي عبر التصدي للإجراءات القانونية التي تمنعه من العمل بحرية.. وينبغي نقل هذه الرسالة بوضوح من خلال القنوات الدبلوماسية، مع تجنب النهج المتعرج الذي اتبعته سابقاً إدارة بايدن إزاء الأحداث في تونس. « وعلى ذلك لم تتحرج السفارة الأمريكية بتونس يوم 9 جوان 2023 أن تدعو جميع منظمات المجتمع المدني المحلية، والجمعيات المهنية، ومنظمات القطاع الخاص، والجامعات المسجلة في الرائد الرسمي التونسي والراغبة في الحصول على منحة محلية قيمتها 500,000 دولار، مادام الدستور والقانون أباح لها ذلك.

أخطبوط المنظمات الألمانية في تونس

تعتبر منظمات المجتمع المدني من أهم الأدوات التي تعتمدها الدبلوماسية الألمانية للتأثير في السياسة الداخلية التونسية وتوجيهها.

لن نبالغ كثيرًا إن قلنا إن المجتمع المدني التونسي التقليدي طالته عملية الاختراق الألمانية الأمريكية بامتياز. منذ العام الأول للانتقال الديمقراطي سارعت مختلف جمعيات الأحزاب الألمانية الوقفية للانتصاب في تونس بالإضافة لوجود منظمات ألمانية مهمة أخرى تنشط منذ عهد بن علي مثل المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، معهد غوته، الهيئة الألمانية للتبادل الثقافي (DAAD)، الحجرة التونسية الألمانية للصناعة والتجارة (AHK)..تقول ايزابيل فيرنفالس (محللة ألمانية مختصة في الشأن التونسي): يعتبر استقرار وازدهار تونس مهمَّيْن بالنسبة لألمانيا خاصة أنهما يؤديان إلى انخفاض موجات الهجرة للشمال.

الملاحظ لنشاط الجمعيات الألمانية في تونس يستنتج أن هناك تقسيمًا واضحًا للأدوار وتكاملًا بينها. فكل جمعية تركز عملها في مجال معين وهذا ينطبق أيضًا على جمعيات الأحزاب الألمانية. فبينما يركز مركز كونراد أداناور الوقفي (التابع للاتحاد الديمقراطي المسيحي) على التعامل مع الأحزاب اليمينية ومنظمة الأعراف مثلًا، يركز مركز فريدريش إيبارت الوقفي (التابع للحزب الاجتماعي الديمقراطي) على التعامل مع اتحاد الشغل والقوى اليسارية. مركز هاينريش بول الوقفي (التابع للخضر) يركز على قضايا المرأة والجندرة والأقليات كما أنه يمول جمعيات مراقبة الانتخابات وجمعيات الرقابة البرلمانية (البوصلة). مركز روزا لكسينبورغ الوقفي (التابع لحزب اليسار التقليدي) قريب من أحزاب أقصى اليسار في تونس. أما مركز فريدريش ناومان الوقفي (التابع للحزب الديمقراطي الليبرالي) يحاول من جانبه التعريف بالأفكار الليبرالية.

بالنسبة لجمعيات الرقابة المعروفة في ألمانيا مثل منظمة الشفافية الدولية فقد ساهمت في تكوين وتمويل وإنشاء جمعية تونسية مماثلة هي جمعية «أنا يقظ». أما بشأن جمعية «البوصلة» فقد تلقت التدريب والتمويل من جمعية رقابة برلمانية ألمانية هي Abgeordnetenwatch. كما أنها تتلقى تمويلا من السفارة الألمانية.

هجرة المتفوّقين والمتميّزين إلى بلدان متقدّمة
الحصاد المرّ لسياسة التّعليم في تونس

أ. محمد زروق

الخبر:

أريج مسعود صاحبة أعلى معدل في الآداب (أطمح للدراسة في فرنسا)..آزر العبيدي صاحب أعلى معدل في شعبة اقتصاد وتصرف (ألمانيا هي وجهتي القادمة)..عبد الرحمان بن حميدان صاحب أعلى معدل باكالوريا في الجمهورية (أريد مواصلة دراستي في الخارج)..

التّعليق:

مثل كلّ السنوات وبعد كلّ إعلان عن نتائج الباكالوريا، نجد المتميزين من الناجحين في الباكالوريا يراودهم حلم الدراسة بالخارج وفي الحقيقة لا يوجد أي طالب لا يرغب في الدراسة في إحدى الجامعات العالمية في فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة...ولا يوجد أي تلميذ لا يطمح أن يكون في بيئة أكاديمية من الطراز العالمي كما هو موجود في بريطانيا مثلا..

الجميع يبحث عن فرصة للدراسة بالخارج لأنّ ذلك بحسبهم سيفتح لهم آفاقا أوسع وسيسمح لهم بتحقيق أهدافهم وضمان مستقبل أفضل من الدراسة في تونس التي يرون آفاقها ضيقة وتضيق أكثر بمرور الوقت، فلا غرو أن الدراسة في الخارج تفتح الطريق أمام الناجحين والمتفوقين لإيجاد عمل في دولة أجنبية في المقابل الدراسة في تونس قد تجعلك تنتظر سنوات وسنوات دون الظفر بموطن شغل، هذا بالإضافة لعوائق أخرى كبيرة ومتعددة تواجه الطالب اليوم وتجعله غير مطمئن على مستقبله.

عندما تفقد الدولة في تونس سيطرتها على مستقبل التعليم العالي وآفاق البحث العلمي، وعندما لا تمتلك أيضا نظاما اقتصاديا وصناعيا محليا مستقلا، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى فقدانها سيطرتها على مواردها البشرية، والنتيجة هي أنّ تونس فقدت القدرة على وقف هجرة أبنائها من الناجحين والمتفوقين والمتميّزين إلى بلدان متقدمة.

لطالما كان موضوع هجرة العقول والكفاءات الإسلامية معضلة مزمنة تعاني منها الأمة الإسلامية، بحرمانها من تلك العقول المبدعة، التي تستفيد منها الأمم الغربية، وتحديدًا الرأسماليون الجشعون، الذين يسخّرون هذه الطاقات في إنتاج ما يحلو لهم من بضاعة أو خدمات، تحرم منها الأمة، أو تُصدّر لها بأثمان باهظة تكسر ظهرها.

ولا يخفى على كل ذي بصر وبصيرة أن هجرة تلك العقول ترجع إلى الفساد السياسي في العالم الإسلامي، وما نتج عنه من فساد اقتصادي، فالمسلمون يهاجرون إلى الغرب لأنهم يجدون في ذلك فرصة لاستغلال عقولهم المبدعة في مختلف المجالات العلمية والمعرفية. ولذلك، فإن السبب الرئيسي وراء هجرة العقول الإسلامية إلى بلاد الغرب هو الأنظمة الوضعية، التي لا هم لها سوى نهب ثروات المسلمين لصالح أسيادها الغربيين، وملء جيوبهم وحساباتهم البنكية، غير آبهين بإنتاج الثروة وتنميتها في بلاد المسلمين التي تمتلئ بالثروات والخيرات، ولو نهجوا هذا النهج لكانت بلاد المسلمين بلداناً رائدة في مختلف الصناعات البشرية، ولكن هيهات هيهات، فهذه الأنظمة ليست أكثر من نواطير تحمي وتحتكر ثروات الأمة لتنهبها الشركات الغربية عابرة القارات، وسماسرة عند شركات غربية أخرى أسواقها فارغة ومتعطشة لكل شيء في بلاد المسلمين.

ومشكلة أخرى تتسبب بها ظاهرة هجرة العقول هي افتتان هؤلاء المثقفين بالحضارة الغربية العلمانية الرأسمالية، وبعد ذلك يعودون إلى العالم الإسلامي ليصبحوا سفراء لهذه الثقافة الغربية في بلادهم، وذلك بسبب المكانة والمناصب العالية التي يتقلدونها نتيجة لمؤهلاتهم. ولذلك، فإن التعليم العالي سواء في تونس أو في العالم الإسلامي اليوم لا يؤدي إلى تقدم واستفادة البلاد الإسلامية لأنه لا يجري تنظيمه أو تمويله لحل القضايا الحيوية ومصالح واحتياجات البلاد وشعوبها.

النّظام الرأسماليّ يسمح للحكّام بخيانة الإسلام

(مترجم)

محمد عادل

الخبر:

اعتُقلت الدكتورة عافية صديقي في عام 2008 في أفغانستان، وفي عام 2010، أدانتها محكمة أمريكية وحُكم عليها بالسجن 86 عاماً. التقت بها شقيقتها الكبرى بعد 20 عاماً في مدينة فورت وورث بأمريكا حيث يتمّ احتجازها حالياً. وأثناء لقائها بأختها، لم يُسمح للدكتورة فوزية بلمس أختها ولم يُسمح لها بعرض صور أطفال الدكتورة عافية. التقت الشقيقتان في غرفة مفصولة بجدار زجاجي سميك. (دنيا نيوز)

التّعليق:

أضافت الدكتورة فوزية أنّ عافية لم تكن في حالة جيدة واستغرق الأمر ما يقرب من ساعة حتى تذكر عافية ما مرّت به كل يوم. كانت تنتظر لقاء أمها وأطفالها ولم تكن تعلم أن والدتنا ماتت منذ عام تقريباً. وقالت الدكتورة فوزية إن عافية فقدت أسنانها الأمامية في محاولة اغتيال داخل السجن وكانت على رأسها ندبة. وبحسب ما ورد، تعرضت الدكتورة عافية للضغط من خلال أساليب تعذيب مختلفة للتحدث عن أشياء لا تعرفها. وعلى الرغم من أن الدكتورة فوزية أوضحت ما عرفته في الاجتماع الأخير، إلاّ أنه لا يزال هناك الكثير من الألغاز التي لم يتمّ الكشف عنها بعد. ولكن يمكننا أن نتوقع ما يمكن أن يفعله هؤلاء الكفار بالمسلمين. لقد رأينا إلى أي مدى يمكن أن يصل إليه أعداء الله سبحانه وتعالى.

لم يكن هذا مجهولاً لقيادة باكستان في ذلك الوقت الجنرال مشرف وحكومته عندما سلّموا أختاً مسلمة للكفار، فإن النظام هو الذي يمكّن مشرف ورفاقه من خيانة الإسلام والقيم الإسلامية لتحقيق مكاسب دنيوية. على العكس من ذلك في ظلّ نظام الخلافة تمّ فتح السند لحماية مصالح المسلمين. فقد وردت أنباء عن اعتداءات على سفن المسلمين وسوء معاملة التجار المسلمين في السند، فرأى الحجاج بن يوسف ضرورة حماية مصالح المسلمين وضمان سلامة طرقهم التجارية، لذلك أرسل محمد بن القاسم لفتح السند (منطقة في باكستان حالياً) عام 711م.

الدكتورة عافية صديقي هي مجرد مثال واحد على خيانة حكامنا للإسلام والمسلمين وأنهم على استعداد لبذل أي جهد لإرضاء أسيادهم الغربيين ليبقوهم في الحكم. وسيستمر هذا الأمر، ومن الواضح لنا جميعاً أنه في ظلّ هذا النظام الرأسمالي الغربي، ستظلّ مصلحة المسلمين معرضة للخطر دائماً كما شهدناها في كشمير وأفغانستان وشن حرب علينا باسم (الحرب على الإرهاب). والآن علينا إلغاء هذا النظام البشري واستبداله بالخلافة على منهاج النبوة..

دولة الخلافة دولة الإنسانيّة

خولة العامري

أسس سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم دولة الخلافة الأولى بالمدينة المنورة سنة 622 ميلادي وانطلقت منذ ذلك التاريخ تغرق العالم بخيرها وهو ينعم تحت ظلها لأربعة عشر قرنا متواصلة.

وكان أساس هذه الدولة هو الوحي فكل القوانين التي جعلت منها دولة متكاملة الجوانب كانت من عند الله سبحانه وتعالى. يقول الله عز وجل في كتابه العزيز في سورة الأنعام الآية 38 «ما فرطنا في الكتاب من شيء» فكتاب الله جل وعلا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى تحتوي على جميع المعالجات الشافية لجميع المشاكل التي قد تعترض الإنسان في حياته مهما كانت ديانته، وهي معالجات تطمئن لها القلوب وتستريح بها العقول وتتقدم بها الإنسانية نحو الأفضل لها ولجميع الكون. وهنا فإنه عندما أقام رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم دولة الخلافة الأولى كانت الأحكام الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها تنزل تباعا وهو يتسلمها من ربه ويطبقها على أرض الواقع بدون تململ أو زيادة أو نقصان. فوجد هنالك السياسة الإسلامية والمجتمع الإسلامي والإقتصاد الإسلامي والتعليم الإسلامي. فكان الإسلام وحده هو مرتكزها ومصدر تشريعها ولم تشبها شائبة ولم تلتجئ في حل مشاكلها إلى غير دينها. بل بالعكس وجدت الدول المحيطة بدولة الإسلام حين ذاك نفسها في حاجة إلى هذا التشريع الإسلامي العادل والحكيم حتى تنهض وتخرج من المستنقع الذي كانت تتخبط فيه.

وكانت دولة الخلافة الأولى هي السراج المنير الذي هدى الإنسانية وأخرجها من الظلمات إلى النور ومكّنها تشريعها الإسلامي العادل من أن تملك قلوب الناس وعقولهم فذاع صيتها واتسع ملكها حتى شمل كامل آسيا الصغرى

وأجزاء كبيرة من جنوب شرق أوروبا وغربي آسيا وشمال إفريقيا. وفي ظل تشريعها الحكيم قدمت للعالم ما لا يحصى من العلوم التجريبية والإنسانية وترسانة هائلة من العلماء الذين لا يزال العالم إلى حد هذا اليوم مدينا لهم ولما قدموه من اكتشافات ونظريات في شتى المجالات مثل الخوارزمي وابن سينا والفارابي وابن الجزار وابن الهيثم وأبو بكر الرازي..وإلى جانب هذا كانت لغة هذه الدولة الأولى هي اللغة العربية لغة القرآن والبيان وكانت اللغة الرائدة في العالم ولغة العلوم وعنوان التقدم والرقي ولم تكن مؤسساتها التعليمية أبدا ذات دور هامشي ومجرد هياكل لرفع الأمية وتعليم القراءة والكتابة، بل كانت منارات لكل العالم يسافر لها من أراد أن ينهل من نهر العلم الدافق وكشف أسرار الكون الشاسع.

وأما عن أخلاق من تدين بدين هذه الدولة وهو الإسلام الحنيف فهي من أرقى وأسمى الأخلاق التي يمكن أن يتحلى بها الإنسان وهذه الأخلاق التي مصدرها التشريع الإسلامي بالأساس أمر بها الله عباده وحثهم عليها هي أكثر ما جعل الناس يدخلون في دين الله أفواجا لشدة ما أعجبوا بأمانة المسلمين وصدقهم وحسن معاملتهم لمن تدين بغير دينهم من أهل الكتاب وحرصهم على إعادة الحق لأصحابه ورفع يد الظلم عن كل مظلوم وعدم التمييز في ذلك بين عربي أو أعجمي. وانتشرت في العالم ألقاب أطلقت على خلفاء المسلمين تدل على حسن سيرتهم وحرصهم على السير في طريق الحق ومن أمثالهم سليمان القانوني ابن السلطان العثماني سليم الأول الذي تولى الخلافة بعد والده وعرف باسم «القانوني» لشدة التزامه بتطبيق القانون على الجميع وعدم التمييز في ذلك بين غني أو فقير. وشهدت دولة الخلافة في عهده أكبر ازدهار .

ولكن إرادة الله سبحانه وتعالى قضت أن تسقط هذه الدولة الخيرية سنة 1924 على يد الخونة والعملاء. ولأنه لن يستقيم حال هذه الأمة إلا بما استقام به أولها, فإن حزب التحرير يعمل في الأمة ومع الأمة لإعادة إحياء دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وتوحيد المسلمين تحت راية واحدة فنحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإذا ابتغينا العزة بغير الإسلام أذلنا الله.

إلى أين المضيّ بأبنائنا؟

أ. زينب بالرحومة

أكدت الهيئة الإدارية لجامعة التعليم الأساسي مواصلة حجب الأعداد ليبقى مصير نتائج أبنائنا مجهولا. نفس الصراع يتكرر كل عام بين النقابات والدولة ولكن تختلف العناوين، صراع مزعوم يكون أبناؤنا التلاميذ هم الضحية، سنة تتالت فيها اللقاءات والاجتماعات من الجهتين للوصول إلى حل يرضي الطرفين ولكن دون أمل في ذلك .

سؤال كل وليّ اليوم: لماذا التهاون والاستهتار بأبنائنا ومستقبلهم؟ فمنهم من يختار التوجه نحو التعليم الخاص والذي شهد ارتفاعا في عدد المؤسسات التربوية فقد أصبحت تمثل نسبة 500٪

ومنهم من فضل ترك مقاعد الدراسة وقد بلغ عدد المنقطعين عن الدراسة 100 ألف سنويّا.

إن النقابات والدولة هما وجهان لعملة واحدة يخادعون الناس بادعاء حماية مصالح الناس وتبني قضاياهم وهم يتاجرون بها زورا وبهتانا لتنفيذ أجندات أسيادهم في بلادنا. إن التعليم في تونس في أزمة حقيقية والحلول لن تكون في إطلاق استشارة وطنية ولا في بعض الترقيعات في مدة التدريس أو تنقيح بعض البرامج والمواد التي تدرس وكأن إصلاح التعليم لا يكون إلا من خلال الطريقة الروتينية في التفكير عبارة عن قوالب جاهزة، تجارب نسخ ولصق من فرنسا والدول الغربية. إننا نعيش في دولة عجز وتسيب، فلا يُنتظر خير من أيادي اعتادت الغدر والخداع، كفانا تشبثا بنظام متآكل فاسد.

إن الله عز وجل قد ميزنا عن باقي الخلق بالعقل، مناط التكليف وجعلنا خير أمة، أمة اقرأ، بالتفكير في بديل من عند الخالق الخبير. فالتعليم في الإسلام يقوم على أساس العقيدة الإسلامية ليوجد الشخصيات الإسلامية ويزود التلميذ بالعلوم والمعارف المتعلقة بشؤون الحياة وبه تختفي أمثال هذه الصراعات لأنها وإن دلت على شيء فإنها تدل على قمة الإنحطاط الفكري..إن الإسلام هو وحده القادر على إيجاد حلول جذرية وتحقيق الرعاية وتبني مصالح الناس بإيجاد دولة قوية منيعة.

ليست بغلة ولستم عمر

الخبر:

على إثر حادثة انقلاب قطار في منطقة مساكن من ولاية سوسة، تعهدت وزارة النقل بفتح تحقيق للكشف عن ملابسات الحادث، وتقديم تقرير نهائي في أجل أقصاه يوم 27 جوان 2023 يُفضي إلى اتخاذ التدابير بشأن المتسببين في الحادث.

التّعليق:

بهذا التعهد تبدو الوزارة قائمة بدورها خالية ساحتها من التقصير، فمثل هذا الأمر لا يصدر إلا من جانب مسؤول لا يتهاون في القيام بواجبه. فلماذا تعهدت الوزارة بكشف المتسبب في الحادث ؟ ولماذا تعمل على التسريع بتقديم تقريرها ؟ وهل يمكن حصر دور الوزارة في التحقيق والكشف؟

يعتبر النقل في زماننا من الحاجات الأساسية للإنسان، يجب على الدولة إيلاؤه عناية فائقة من حيث الحرص على توفيره وصيانته والعناية بكل ما يسهل على الناس تنقلهم وسفرهم كتهيئة الطرقات والعمل على تحديث الأسطول ومواكبة التطور والتقدم في هذا المجال، ففي السفر مشقة مهما كانت الركوبة مريحة، لذلك جاء في الأحكام الشرعية التقصير في الصلاة والفطر في شهر الصيام كرخص للمسافر من باب التخفيف للعباد من المولى عز وجل. وقد اهتم الخلفاء بتعبيد الطرقات رغم أن وسائل النقل عندهم هي الخيول والنوق، فقد كان سيدنا عمر يعبد الطرقات مخافة أن تعثر بغلة فيعاقبه الله بسبب تقصيره في حقها.

بهذا يتضح لنا أن على الدولة أن تعتني بقطاع النقل ولا

تتهاون في السهر على تحسين الخدمات فيه وأن تسعى إلى تحقيق أقصى درجات الأمان في الطرقات، لكن العيش في ظل نظام الجور الجاثم على صدورنا حوّل قطاع النقل من قطاع لخدمة الناس إلى قطاع للعبث بمصالحهم والتفريط في أرواحهم وتحميلهم عبء تقصيرها..

فحديثنا ليس عن بغلة عثرت بل عن قطار خرج عن السكة، فانقلب وأرواح أزهقت وجروح نزفت ووزارة تنصلت من صميم مسؤوليتها بحركة بهلوانية لتوهم من خلالها المتابعين بوجود متهم غيرها، ومسارعتها بالتعهد ليس إلا ذرا للرماد على العيون حتى لا ترى حجم إجرامها في حق الناس وحديثها عن كشف المتسببين ليس إلا هروبا من تحمل عواقب التقصير والإهمال.

إن ما يعانيه قطاع النقل عموما وقطاع السكك الحديدية خصوصا من مشاكل لا نستطيع حصره لما يحيط به من فساد على مستوى عقد الصفقات وصيانة الأسطول وتهيئة الطرق أو صيانة شبكة السكك الحديدية. ورغم ما جد من حوادث كثيرة خاصة في القطارات وما نجم عن هذه الحوادث من ضحايا وأضرار فإننا لم نر للوزارة تحركا للإصلاح أو بحثا جديا في الأسباب، خاصة وأن مثل هذه الحوادث تحدث في عدد من الدول حول العالم، فقد أرجع عدد من الخبراء سبب الحوادث المتكررة في بعض الدول إلى غياب صيانة السكة الحديدية والتجهيزات المستخدمة عند التقاطعات كالحواجز والإشارات الضوئية التي تتسبب في حوالي 29/100 من نسبة الحوادث. كما أن القضبان المكسورة واللحام يعدان من أكثر أسباب الحوادث شيوعا حيث تفوق نسبتها ال15/100 من جميع خروج القطارات عن مسارها، صحيح أن هذه الأرقام ليست خاصة ببلادنا لكن الحال عندنا أسوأ، حيث أن أغلب شبكة السكك موروثة من الإستعمار والحديث منها غالبا ما يكون غير مطابق للمواصفات، ناهيك عن الأسطول المهترئ والقديم أما ما يقع اقتناؤه كثيرا ما يكون منتهي الصلوحية في البلاد الأوروبية، فما نعيشه من حالة تبعية للدول الغربية يجعلنا نقبل بمثل هذه الصفقات التي يلفها فساد مالي كبير..

بهذا تكون وزارة النقل سارعت بالتعهد بالتحقيق والكشف والحال أنها ليست الجهة المعنية بالتحقيق فهذا دور الجهات الأمنية والقضائية، أما عن التعهد بالكشف الذي قدمته، فهو في الحقيقة تغطية وليس كشف، هكذا يقع التهاون في رعاية شؤون الناس في ظل نظام وضعي نفعي كالذي يحكمنا اليوم دون خوف من محاسبة أو عقوبة على عكس ما تحلى به حكام المسلمين الذين حكموا بالإسلام فكان كل همهم إرضاء المولى بحسن الرعاية والخوف من عقاب الله، فاللهم عجل بزوال نظام الجور وعودة الحكم بالإسلام لننعم بالعيش في عدله ونغنم رضا المولى عز وجل.

«فوبيا» الذّكاء الاصطناعيّ من وجهة نظر سياسيّة

د. إبراهيم التميمي -عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

«عند المقارنة بين خطر الذكاء الاصطناعي وبين الأسلحة النووية نجد أن هذه التقنيات الجديدة وعلى عكس التقنيات النووية لن تكون خبيئة مختبرات الحكومات ولكنها ستكون في متناول الجميع» الجزيرة -ميدان- 15-5-2023، هكذا عبر جيفري هينتون الذي يلقب -أبو الذكاء الاصطناعي- خلال حديثه لصحيفة «نيويورك تايمز» عن مدى تخوفه من إطلاق العنان للتطوير السريع للذكاء الاصطناعي، وهو ما أكد عليه جمع من العلماء من خلال دعمهم بياناً نُشر على صفحة الويب الخاصة بمركز «أمان الذكاء الاصطناعي»، قائلين: «ينبغي أن يكون الحد من خطر الانقراض بسبب الذكاء الاصطناعي أولوية عالمية، إلى جانب المخاطر المجتمعية الأخرى كالأوبئة والحروب النووية»بي بي سي 2-6-2023.

لقد جاء هذا التطور العلمي الرهيب وما تضمنه من قفزات كبيرة خاصة في العقود الأخيرة كثمرة طبيعية لكم هائل من العلوم المتراكمة عبر قرون من حياة البشرية، وقد كان لكل أمة وشعب نصيب في تطوير هذه العلوم، وما زالت جهود العلماء من مختلف الشعوب والأمم تتضافر لمزيد من البحث والتطوير في شتى مجالات الحياة عند البشر فهذا ما يفرضه عليهم العلم وطبيعته العالمية، ولكن هذه الطبيعة التلقائية والنقية للعلم الذي من المفترض أنه وجد لتحسين حياة البشر وتسهيل عيشهم وحمايتهم وتيسير سبل تواصلهم وترحالهم وبحثهم... هامة جداً في أن لا ينقلب السحر على الساحر فالعلم أشبه ببحر واسع وطبيعته الهادفة لخدمة البشر هي بمثابة السفينة التي تُقل البشرية فإن حصل ثقب واتسع غرقت البشرية وهلكت في ظلمات بحر علومها.

وهذه المعادلة في ضرورة ضبط العلوم لخدمة البشر، هي التي دفعت الكثير من العلماء للتحذير من حصول ثقب في السفينة يوشك أن يغرقها وقد أصبحت هذه التحذيرات لافتة جداً بالتزامن مع خروج بعض التطبيقات الحديثة ومن أبرزها «تشات جي بي تي» الذي طورته شركة «أوبن إيه آي» بدعم مالي من مايكروسوفت وقد وصل مستخدموه منذ إطلاقه في نوفمبر/تشرين الأول 2022 إلى 100 مليون مستخدم، وهو روبوت للدردشة يستخدم الذكاء الاصطناعي للإجابة على الأسئلة أو إنشاء نص أو حتى كود بناءً على طلب المستخدمين، ويعد وفق خبراء أسرع تطبيق إنترنت نمواً في التاريخ وقد تبعه «أوتو جي بي تي» وهو الإصدار الأحدث من هذا التطبيق وقد تم تطويره بواسطة مطور الألعاب «توران بروس ريتشارد»، ويمتلك هذا الإصدار القدرة على تحقيق المهام بشكل مستقل وربما ينجح وفق خبراء في إنجاز أعمال معقدة تشبه العمليات المعرفية للعقل البشري، وهو ما جعلهم يعتبرونه بمنزلة نذير شؤم مبكر للذكاء الاصطناعي العام (AGI) وكذلك غيرها من التطبيقات المتعلقة بالصور والصوت والفيديو ومعالجتها وإنتاجها... وتحولت هذه القفزات في الذكاء الاصطناعي إلى إنذار مبكر دفعت شخص مثل جيفري هينتون قضى حياته يُطوِّر خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق أن يستقيل من منصبه في غوغل بعد سنوات طويلة من العمل والتطوير وأن يفرغ نفسه وينضم لمجموعة من العلماء للتحذير والتوعية من مخاطر الذكاء الاصطناعي دون تردد، والتعبير عن هذا التوجه بالقول «ساهمتُ بتطوير تكنولوجيا باتت خطرة على العالم... ولهذا حيّدت نفسي عن العمل في عملاقها».

وبعيداً عن هذه التطبيقات وتفصيلاتها العلمية الممتعة والتي يمكن بالبحث والقراءة التفصيلية معرفة المزيد عنها إلا أنه يظهر بوضوح ودون أدنى شك أن هناك إجماعاً دولياً وخصوصاً بين الوسط العلمي مفاده وجود خطر حقيقي للذكاء الاصطناعي يهدد الوجود البشري ومستقبله، وهذا الاستشعار بالخطر دفعهم إلى أن يوجهوا دعوة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للتحرك العاجل، فقال غوتيريش «أنّ العلماء والخبراء دعوا للتحرّك في هذا الجانب وأعلنوا أنّ الذّكاء الاصطناعي تهديد وجودي للبشرية لا يقل عن الحرب النووية». وهنا تبرز أهمية الناحية السياسية والمبدئية في التدخل لتحديد سياسات الدول وتوجيهها في ضبط العلم ضمن إطار لا يسبب ضرراً للبشرية، وهذا مربط الفرس في هذه القضية وبالوقوف عليه يتبين مدى حجم الخطر وقرب حصوله.

إن من الطبيعي أن يذهب العالِم خلف البحث والتطوير إلى منتهاه بدافع الاكتشاف والشغف والمعرفة والفضول أحياناً، وهنا يأتي دور المبدأ المهيمن والسياسي الحاكم في ضبط الأمور، فمثلاً ألبرت أينشتاين وضع الكثير من النظريات الفيزيائية الهامة والتي تفرع عنها الكثير من الأبحاث ومنها الانشطار النووي وكيفية حدوثه وإحداثه.. وهنا يأتي دور السياسي في أخذ النافع من تلك النظريات وتطبيق ما يخدم البشرية وإبعاد الضار منها وإبقائه ضمن طوره النظري ووضع قيود في بعض الأحيان وحدود للعلماء يمنع تجاوزها إلى حقول ضارة بالبشر، ولكن لم يحصل ذلك بل تم تصنيع القنبلة النووية واستخدامها في قتل البشر وسحقهم سحقاً، وأصبحت كمية السلاح النووي الموجودة حالياً في العالم كافية لتدمير الأرض عدة مرات! والسؤال لماذا حصل ذلك؟ والإجابة تكمن في المبدأ الذي ينطلق منه السياسي في نظرته للقضايا والملفات، ولما كانت «الغاية تبرر الوسيلة» في المبدأ الرأسمالي كانت الضربة النووية في اليابان وسيلة مشروعة للوصول للغاية، وهي الانتصار في الحرب فكان ذلك.

وحتى لا يتكرر ذلك الخطأ يتدارك بعض العلماء أبحاثهم كما فعل جيفري هينتون ربما بدافع إنساني غريزي حريص على البشرية وبقائها، ولكن هذا ليس كافيا كما لم يكن بيان راسل-أينشتاين المحذر من مخاطر الأسلحة النووية عام 1955 كافيا لمنع تصنيع المزيد من تلك الأسلحة بل وتحويلها إلى ترسانات مرعبة، وهنا لا بد من تدخل سياسي بدافع مبدئي لضبط الأمور وتصويبها، فيتم إحضار العلماء وبحث الإيجابيات والسلبيات لكل ما هو حديث، وبناءً على البحث الموضوعي الحريص على البشرية وخدمتها يكون القرار بما يسمح به وما لا يسمح والحدود والقيود في الاستخدام وحتى في البحث وهذا كفيل بضبط العلم ومنعه من الخروج عن السيطرة، ولكن هذا أيضاً لم يحدث فرغم الصيحات المتكررة منذ عقود لمنع الكثير من التطبيقات التي أرهقت عقول الأطفال والشباب وسرقت وقتهم وشتت تركيزهم وانعكست سلباً على صحتهم وأبدانهم وعقولهم إلا أن تلك الدول وسياسييها اكتفوا بالنظر من بعيد والتدخل الخجول في بعض الأحيان، ولن يحدث فيما هو أعظم من ذلك وما هو قادم سواء أكان متعلقا بحياة البشر أو خصوصيتهم أو دورهم في الحياة... والسبب في ذلك ليس حجم الخطر أو مدى الضرر وإنما المُنطَلق الذي تنطلق منه الدول في فلترة النافع من الضار أو حتى في تحديد مفهوم النفع والضرر، فهذا مرتبط عندهم بتعريف المنفعة وفق المبدأ الرأسمالي الجشع وهي كل ما يرُغب فيه، فالشيء النافع يكون اقتصاديا كل ما رَغب فيه البعض بغض النظر عن الأمور الأخرى فالحشيش نافع والأفلام الإباحية نافعة وعدم علاج الأمراض المزمنة نافع وكذلك التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعي نافعة، فالهدف هو إشباع رغبات وبيع منتجات لتحقيق أرباح دون اعتبار للأمور الأخرى.

إن خطر الذكاء الاصطناعي ليس قائما بذاته بل هو مرتبط بهيمنة النظام الرأسمالي والشركات الرأسمالية الكبرى التي تدير الدول وتدعم أوساطها السياسية لوضع سياسات الدولة بما يخدم تلك الشركات وتحقيق أرباحها المقدسة وبما لا يعيق منتجاتها التكنولوجية والمادية بمختلف أنواعها واشكالها، وهو ما يعني إطلاق العنان لتلك الشركات التي لا تقيم وزنا سوى للربح والتنافس في السيطرة على العالم وأسواقه للانطلاق بكل طاقتها وقدرتها، وهذا الخطر بعينه ومن سوء حظ البشرية أن تأتي هذه القفزة في الذكاء الاصطناعي في ظل هيمنة النظام الرأسمالي المتوحش الذي قد يتخذ بعض الإجراءات بخصوص الذكاء الاصطناعي ضمن حد يساعده في إدارة شؤون البشر وليس رعايتهم أو ربما لا يفعل ذلك. ويعبر جيفري هينتون عراب الذكاء الاصطناعي عن ذلك بحسرة مخلوطة بدموع تبرير لبلاده التي وقف أمام مجلس شيوخها للصياح والتحذير دون استجابة جادة لتحذيراته، يعبّر بقوله «... حتى لو توقفت الولايات المتحدة عن تطوير هذه التقنيات فلن تتوقف الصين، ما يعني أن الخطر سوف يستمر في التصاعد، وأن هناك مَن يجب أن يتولى التصدي له.»

إن المبدأ الوحيد القادر على توظيف كل شيء في خدمة الإنسان هو الإسلام فقط القائم على رعاية الشؤون وليس الربح والذي يجعل مقياسه في العلم وتطويره خدمة الإنسان ورعايته وتسهيل سبل عيشه وحمايته ومنع ما يلحق الضرر به وبناءً على تلك النظرة الربانية للإنسان وطريقة عيشه تستقر الحياة وتسودها الطمأنينة وتحفظ الخصوصية ويبقى للإنسان دوره الهام... وبناءً على ذلك التوجه يُوَجه العلماء ويقدم لهم الدعم المادي والمعنوي لخدمة بني جلدتهم، وبناءً على ذلك يتم وضع القيود والحدود على الشركات والمصانع وطبيعة المنتجات والبرامج وطرحها في الأسواق وآلية الوصول لها والاستفادة منها... والذي يحرم البشرية من هذا المبدأ العظيم الذي ساد العالم ثلاثة عشر قرناً هو غياب الدولة التي تطبقه وتحمله للعالم الذي ضاق ذرعاً بالرأسمالية وأنظمتها والليبرالية ومفاهيمها الشاذة، وهذا كائن عما قريب بإذن الله دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة رحمة للعالمين.

صناعة الأعداء للخونة والغافلين

د. فرج ممدوح

من المقولات التي كان يرددها جنكيز خان: «عِدِ الخائنَ بمنصب، وهو سيقنع نفسه بأنه محق، وسيجد العديد من الأسباب ليصدق أنه في الطريق الصحيح».

كان المغول يَعِدون بعض الوزراء والمتنفذين في الدولة التي كانوا ينوون غزوها بمناصب فيخونون وينضمون لهم قبل الغزو، وبذلك كانوا يبدؤون غزوهم البلاد بشراء الخونة أولا، وهذا تماما ما فعله هولاكو مع ابن العلقمي أكبر خائن عرفه التاريخ، فقد خان الخليفة المستعصم في بغداد ورتب مع هولاكو إبان الغزو لقتل الخليفة واحتلال بغداد على أمل أن يسلمه هولاكو إمارة بغداد. وبقي المغول يعملون السيف في بغداد ما يزيد عن ثلاثين يوما وقتلوا على أقل تقدير ما يزيد عن ثمانمائة ألف، وجرت السيول من الدماء. ومات الخائن ابن العلقمي في كمد ولم ينل شيئا، وبعض الروايات تذكر أن هولاكو قتله.

الأعداء لا يتوقفون وهم كثر، فالكفار أعداء للإسلام والمسلمين، ولقد ذكر الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله في نشراته وكتبه السياسية هذه الحقيقة وبلورها في فهم سياسي أصيل مفاده بأن جميع الدول الكافرة عدوة للمسلمين، إلا أن هذه الدول منها ما هو عدو محارب فعلي، ومنها ما هو عدو محارب حكما. فالأعداء كثر ويتربصون بالمسلمين الدوائر، ويحاولون شراء ذمم المسلمين وإيجاد الخونة والمتعاونين في صفوف المسلمين والحرص على نشر وإيجاد الجهل عند المسلمين ليسهل وقوعنا في الغفلة والخيانة. هذا هو حال الأعداء، هكذا هم وهكذا كانوا. قال تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

وأما الخونة والغافلون فدائما موجودون، في كل دولة وتحت كل سلطان، ولكنهم يكثرون ويقلون تبعا لقوة وعدالة الدولة أو ضعفها وجورها.

إن الدساتير القائمة في بلادنا اليوم كلها دساتير قائمة على عقيدة فصل الدين عن الدولة، فكلها دساتير قائمة على أساس الكفر، ولذا فإن الخيانة والتواطؤ والتعامل مع الأعداء والغفلة ازدادت بل صارت عبارة عن ظاهرة. فأنظمة الحكم القائمة اليوم قد استُحدثت وشُكّلت على أيدي المستعمرين الذين هدموا دولة الخلافة، وكثير من هذه الأنظمة شارك في خيانة الخلافة العثمانية أصلا وهدمها، أمثال حكام الأردن وحكام آل سعود. ولذا لا عجب أن تكون الخيانة مترعرعة ومتأصلة في هذه الأنظمة وفي وسطهم السياسي الموبوء.

ثم إن مجتمعات يحرص القائمون عليها على تجهيلها وشعوب جوعى ومحتاجة وفقيرة ولا تجد من يرعاها ولا من يقدم لها العون، بل لا تجد إلا من يجبي المال والمكوس والضرائب من جيوبها الفارغة، هي شعوب مخترقة وتربة صالحة لأعداء الله ليجتذبوهم ويصنعوا منهم الخونة والعملاء، وإذا كان القادة هم أصلا عملاء وخونة المستعمرين فسيكون بناء مجتمعات مخلخلة وركيكة ومخترقة أمراً ميسوراً وممكنا، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾.

وهناك نوع آخر من أنواع الخيانة والعمالة غير المتعمدة وهو ما يطلق عليه بالغفلة: فالشعوب الجاهلة وغير الواعية يصبح المرء فيها خائنا أو عميلا أحيانا دون أن يدري أو يعلم بسبب الجهل والغفلة، فيكفي عدم الوعي على مخططات الأعداء أن يقع المسلم في غفلة، وما أكثر وقوع مثل هذه الغفلة والخيانة دونما قصد بسبب قلة الوعي والجهل على مخططات الأعداء. ومن أكثر الأمثلة وضوحا على ذلك الثورات العربية الأخيرة أو ما يسمى بثورات الربيع العربي، فقد تهبّ الشعوب استجابة لضغوط الواقع وجور الأنظمة للتغيير بدون وعي ودون سابق فهم أو تخطيط لعملية التغيير، فيقع قادات الثورة في حبال الأنظمة من جديد فيرتبط قادات التغيير والثورة بالنظام نفسه القائم أو بأنظمة أخرى ويقعون في غفلة ويخونون ثورتهم بقصد أو بدون قصد وتعود الشعوب إلى ما كانت عليه من ظروف سيئة قبل الثورة. فالغفلة صنو الخيانة، وما أكثر الغافلين اليوم والأمثلة عليهم قد ضاق بها الفضاء. ولكن الأمر المستهجن ليس هو الغفلة نفسها بقدر ما هو الاستمرار بها بعد أن يكتشفها الغافلون! ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

إن أحسن وقاية وعلاج أولاً لتقليل وجود الخونة والغافلين في الدولة والمجتمع، وثانيا للوقوف بقوة أمام كثرة الأعداء الذين يحرصون على دوام وجود وإيجاد أولئك الخونة والغافلين، يكون باعتماد دستور خالص يقوم على العقيدة الإسلامية جملة وتفصيلا، يحرص الخليفة وطاقمه الحاكم على اتباعه بكل حذافيره، وتحرص الدولة والرعية على دوام تطبيقه، لأن تطبيق الإسلام هو الذي سيقلل من ظاهرة الخيانة والغفلة والتعاطي مع الأعداء، فدستور الدولة الإسلامي الصافي وتقوى الخليفة ومعاونيه وولاته وعماله في تطبيق الدستور سيجعل الرضا والقبول يتسللان لقلوب الرعية وعمال الدولة فيشعرون بعدالة النظام المتوازية مع عدالة الإسلام نفسه الذي يؤمنون به. قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَاراً﴾.

كما أن دستور الدولة الإسلامي سيبني الأجيال المخلصة لدينها ودولتها والواعية على مخططات أعدائها فيصعب وقوعها في الغفلة، فهذا الدستور سيبين للناس العدو والصديق من الدول والشعوب وسيبعث الحياة والازدهار والتطور والرقي في كل جوانب الدولة فيعم الرخاء الاقتصادي وتزدهر العلوم والفنون والصناعات ما يجعل الرعية يخلصون أكثر وأكثر لنظام ودولة يشعرون بالأمان والطمأنينة على مستقبل أبنائهم وأجيالهم فيه حتى لو كانت الرعية من غير المسلمين.

عن العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقلنا يا رسول الله، إن هذه لموعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْداً حَبَشِيّاً فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ». قال الشيخ الألباني: صحيح. وفي رواية «عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ».

إن تطبيق الدستور الإسلامي الصافي لسنوات قليلات فقط سيكون كفيلا بأن يقلب حياة الأمة مئة وثمانين درجة إلى الأفضل والأحسن والأصلح. فالإسلام معنيّ بالقضاء على الفقر وتحسين حال الناس الاقتصادي وتحريرهم من المرابين والرأسماليين وجعلهم أسياد أنفسهم وأصحاب قرارهم، كما أن التعليم السليم الذي ستوفره الدولة في المساجد والمعاهد والمدارس والجامعات والإعلام والتلفزيون والفضائيات سيقضي على الجهل والغفلة، فالوعي خير سلاح أمام الأعداء وأمام الخيانة والغفلة.

فالتعليم والتوظيف والتثقيف والقضاء على الفقر ودوام تحسين أحوال الرعية الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما كله من أهم أعمال ومهام الدولة في سياستها الداخلية، وهذا كله سيربط الرعية بدولتهم حين يرون أن حياتهم تتنظم وتتطور وأن أبناءهم وأجيالهم لهم دولة تحميهم وتسهر على رعايتهم. ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾.

إن وجود دستور مبني على أساس العقيدة الإسلامية، لا يقلل من وجود الخونة أو إمكانية وجودهم فقط، بل إن هذا الدستور سيكون بمثابة المصنع الذي سيبني الأجيال المؤمنة والمخلصة والحريصة على حماية دينها وأمتها. إن هذه الحالة من البناء والإنشاء للأجيال الحريصة على دينها وأمتها ودولتها سيجعل وجود الخونة يضمحل ويتلاشى، وسيجعل الأعداء الكثر في حيرة من أمرهم وفي دهشة من صلابة المجتمع الإسلامي ولحمته؛ دولة ورعية. ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

ومع مرور الوقت وظهور الأجيال الجديدة التي عاشت ونمت وترعرعت تحت حكم الإسلام ستتجذر الأصالة والعراقة من جديد في المجتمع والدولة وستكون الحياة الإسلامية قد تشكلت وتزينت في أبهى وأجمل أشكالها وصورها، فالذهب يزداد لمعانا مع مرور الوقت. ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

إن استئناف الحياة الإسلامية اليوم بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي يعمل حزب التحرير لها سيعيد الأمور إلى نصابها وسيضع النقاط على الحروف، وستعاد صياغة الحياة من جديد وصهر الشعوب بأفكار وأحكام الإسلام، ما سيجعل وجود طراز خاص من البشر وبناء الشخصيات الإسلامية المتميزة مسألة وقت وجيز بإذن الله.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

تتمة نوع العمل : مدة العمل (ح 53)

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ، وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ، المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ، الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ، وَعَلَى الِهِ وَأَصْحَابِهِ الأَطهَارِ الامجَادِ، الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإسلامِ فِي الحُكمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ، فَاجعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ، وَاحشُرْنَا فِي زُمرَتِهِمْ يَومَ يَقُومُ الأَشهَادُ يَومَ التَّنَادِ، يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: تُتَابِعُ مَعَكُمْ سِلسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنا إرواءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي، وَمَعَ الحَلقَةِ الثَّالِثَةِ وَالخَمسِينَ، وَعُنوَانُهَا: «تَتِمَّةُ نَوعِ العَمَلِ، ومُدَّةُ العَمَلِ». تَتَأَمَّلُ فِيهَا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي فِي الإسلامِ (صَفحَة 89-88) لِلعَالِمِ وَالمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبهَانِيِّ. يَقُولُ رَحِمَهُ اللهُ:

«أمَّا تَأجِيرُهُ العُمَّالَ عَلَى أنْ يَأخُذَ شَيئًا مِنْ أجرِهِمْ، أو وَضْعَهُ مُشرِفًا عَلَيهِمْ عَلَى جُزْءٍ مِنْ أجرِهِمْ فَلا يَجُوزُ، لأنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَدِ اغتَصَبَ جُزءًا مِنْ أجرِهِمُ الَّذِي قَدَّرَهُ لَهُمْ، فَقَد رَوَى أبُو دَاوُدَ عَنْ أبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ أنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إيَّاكُمْ وَالقَسَامَةَ». قُلْنَا: وَمَا القَسَامَةُ؟ قَالَ: «الشَّيءُ يَكُونُ بَينَ النَّاسِ، فَيُنْتَقَصُ مِنْهُ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَى الفِئَامِ مِنَ النَّاسِ، فَيَأْخُذُ مِنْ حَظِّ هَذَا وَحَظِّ هَذَا». فَلَو قَاوَلَ مُتَعَهِّدٌ شَخْصًا عَلَى أنْ يُحضِرَ مِائَةَ عَامِلٍ، كُلُّ عَامِلٍ بِدِينَارٍ، فَأعطَى العُمَّالَ أقَلَّ مِنْ دِينَارٍ لا يَجُوزُ؛ لأنَّ المِقدَارَ الَّذِي قَاوَلَ عَلَيهِ يُعتَبَرُ أجرًا مُحَدَّدًا لِكُلِّ عَامِلٍ مِنْهُمْ، فَإذَا أنقَصَ مِنهُ أخَذَ مِنْ حَقِّهِمْ. أمَّا لَو قَاوَلَهُ عَلَى أنْ يُحضِرَ لَهُ مِائَةَ عَامِلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أُجرَةً لَهُمْ، وَأعطَاهُمْ أُجرَةً أقَلَّ مِنَ المُقَاوَلَةِ فَإنَّهُ يَجُوزُ؛ لأنَّهُ لا يَكُونُ أنقَصَ مِنْ أجرِهِمُ المُقَدَّرِ لَهُمْ.

وَيُشتَرَطُ فِي تَحدِيدِ نَوعِ العَمَلِ أنْ يَكُونَ التَّحدِيدُ نَافِيًا لِلجَهَالَةِ، حَتَّى تَكُونَ الإجَارَةُ عَلَى مَعلُومٍ؛ لأنَّ الإجَارَةَ عَلَى مَجهُولٍ فَاسِدَةٌ، فَلَو قَالَ: استَأجَرْتُكَ لِتَحمِلَ لِي هَذِهِ الصَّنَادِيقَ مِنَ البِضَاعَةِ إلَى مِصْرَ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ فَالإجَارَةُ صَحِيحَةٌ. أو استَأجَرتُكَ لِتَحمِلَهَا لِي كُلَّ شَهرٍ بِدِينَارٍ صَحَّ. أو لِتَحمِلَهَا لِي كُلَّمَا بِدِينَارٍ، وَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ جَازَ أيضًا. وَكَذَلِكَ كُلُّ لَفظٍ يَدُلُّ عَلَى إرَادَةِ حَملِهَا جَمِيعِهَا. أمَّا إذَا قَالَ لَهُ: لِتَحمِلَ مِنهَا كُلَّمَا بِدِينَارٍ، وَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، يُرِيدُ مَهمَا حَمَلَتْ مِنْ بَاقِيهَا، فَلا يَصِحُّ؛ لأنَّ المَعقُودَ عَلَيهِ بَعضُهَا وَهُوَ مَجهُولٌ. أمَّا لَو قَالَ لَهُ: تَنقُلُ لِي كُلَّ كُلِّ بِدِينَارٍ صَحَّ، كَمَا لَو استَأجَرَهُ لِيُخْرِجَ لَهُ مَاءَ كُلِّ مِتْرٍ بِقِرْشٍ جَازَ. فَيُشتَرَطُ أنْ تَكُونَ الإجَارَةُ عَلَى مَعلُومٍ، فَإنْ دَخَلَتِ الجَهَالَةُ لا تَصِحُّ».

مدة العمل:

مِنَ الإجَارَةِ مَا لا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ العَمَلِ الَّذِي يَستَأجِرُ عَلَيهِ فَقَط، كَالخِيَاطَةِ وَرُكُوبِ السَّيَارَةِ إلَى مَكَانٍ كَذَا، وَلا يُذكَرُ فِيهِ مُدَّةٌ، وَمِنهَا مَا لا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ المُدَّةِ الَّتِي يَستَأجِرُهُ عَلَيهَا فَقَط، وَلا يُذكَرُ فِيهِ مِقدَارُ العَمَلِ، كَأنْ يَقُولَ: استَأجَرتُكَ شَهرًا تَحفِرُ لِي بِئْرًا أو قَنَاةً، لَمْ يَحتَجْ إلَى معرِفَةِ القَدْرِ، وَعَلَيهِ أنْ يَحْفِرَ ذَلِكَ الشَّهْرَ، قَلِيلاً كَفَرَ أو كَثِيرًا. وَمِنهَا مَا لا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ المُدَّةِ وَالعَمَلِ فِي مِثْلِ بِنَاءِ دَارٍ، وَإنشَاءِ مِصْفَاةٍ بِتَرْوِيلٍ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَكُلُّ عَمَلٍ لا يُعرَفُ إلاَّ بِذِكْرِ المُدَّةِ لا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ المُدَّةِ؛ لأنَّ الإجَارَةَ يَجِبُ أنْ تَكُونَ مَعلُومَةً، وَعَدَمُ ذِكْرِ المُدَّةِ فِي بَعضِ الأعمَالِ يَجعَلُهَا مَجهُولَةً. وَإذَا كَانَتِ الإجَارَةُ مَجهُولَةً لا تَجُوزُ. وَإذَا وَقَعَتِ الإجَارَةُ عَلَى مُدَّةٍ مَعلُومَةٍ كَشَهرٍ وَسَنَةٍ فَلَيسَ لأحَدِهِمَا الفَسخُ إلاَّ عِندَ انقِضَاءِ المُدَّةِ. وَإذَا أجَّرَهُ عَلَى مُدَّةٍ مُكَرَّرَةٍ، كَأنِ استَأجَرَ عَامِلاً كُلَّ شَهرٍ بِعِشرِينَ دِينَارًا، لَزِمَ العَقدُ كُلَّ شَهرٍ بِتَلَبُّسِ الأجِيرِ بِالعَمَلِ الَّذِي استُؤْجِرَ لِلقِيَامِ بِهِ.

وَلا بُدَّ مِنْ أنْ يَكُونَ ذِكْرُ المُدَّةِ فِي عَقدِ الإجَارَةِ. إلاَّ أنَّهُ لا يُشتَرَطُ فِي مُدَّةِ الإجَارَةِ أنْ تَلِيَ العَقدَ، بَلْ لَو أجَّرَهُ نَفسَهُ فِي شَهرِ رَجَبَ وَهُوَ فِي شَهرِ المُحَرَّمِ صَحَّ، وَإذَا ذُكِرَتِ المُدَّةُ فِي العَقدِ، أو كَانَ ذِكْرُهَا فِي العَقدِ ضَرُورِيًّا لِنَفْيِ الجَهَالَةِ، فَيَجِبُ أنْ تُحَدَّدَ المُدَّةُ بِفَتْرَةٍ مِنَ الزَّمَنِ كَحَقِيقَةٍ أو سَاعَةٍ أو أُسبُوعٍ أو شَهرٍ أو سَنَةٍ.

وَقَبلَ أنْ نُوَدِّعَكُمْ مُستَمِعِينَا الكِرَامَ نُذَكِّرُكُمْ بِأبرَزِ الأفكَارِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا مَوضُوعُنَا لِهَذَا اليَومِ:

1. لا يَجُوزُ تَأجِيرُ العُمَّالَ عَلَى أنْ يَأخُذَ المُستَأجِرُ شَيئًا مِنْ أجرِهِمْ، أو يَضَعَ نَفسَهُ مُشرِفًا عَلَيهِمْ عَلَى جُزْءٍ مِنْ أجرِهِمْ، لأنَّهُ اغتِصَابُ جُزءٍ مِنْ أجرِهِمُ الَّذِي قَدَّرَهُ لَهُمْ، وَهُوَ مِنَ القَسَامَةِ الَّتِي نَهَى عَنهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إيَّاكُمْ وَالقَسَامَةَ».

2. يُشتَرَطُ فِي تَحدِيدِ نَوعِ العَمَلِ أنْ يَكُونَ التَّحدِيدُ نَافِيًا لِلجَهَالَةِ، حَتَّى تَكُونَ الإجَارَةُ عَلَى مَعلُومٍ؛ لأنَّ الإجَارَةَ عَلَى مَجهُولٍ فَاسِدَةٌ لا تَصِحُّ.

3. الإجَارَةُ مِنْ حَيثُ تَحدِيدُ المُدَّةِ أنوَاعٌ ثَلاثَةٌ:

أ- إجَارَةٌ لا بُدَّ فِيهَا مِنْ ذِكْرِ العَمَلِ وَلا يُذكَرُ فِيهِ مُدَّةٌ: كَاستِئجَارِ سَيَّارَةٍ لِلرُّكُوبِ إلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ.

ب- إجَارَةٌ لا بُدَّ فِيهَا مِنْ ذِكْرِ المُدَّةِ، وَلا يُذكَرُ فِيهِ مِقدَارُ العَمَلِ: كَاستِئجَارِ أجِيرٍ شَهرًا لِحَفْرِ بِئْرٍ.

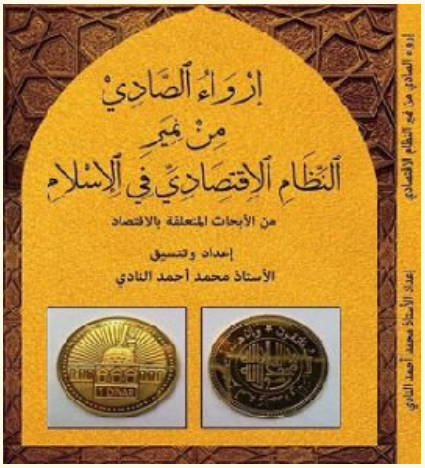

ت- إجَارَةٌ لا بُدَّ فِيهَا مِنْ ذِكْرِ المُدَّةِ وَالعَمَلِ: كَبِنَاءِ دَارٍ وَإنشَاءِ مِصنَعٍ، خِلالَ مُدَّةٍ مُحَدَّدَةٍ.

4. لِلإجَارَةِ مِنْ حَيثُ تَحدِيدُ المُدَّةِ أحكَامٌ سِتَّةٌ:

أ- كُلُّ عَمَلٍ لا يُعرَفُ إلاَّ بِذِكْرِ المُدَّةِ لا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ المُدَّةِ؛ لأنَّ الإجَارَةَ يَجِبُ أنْ تَكُونَ مَعلُومَةً، وَعَدَمُ ذِكْرِ المُدَّةِ فِي بَعضِ الأعمَالِ يَجعَلُهَا مَجهُولَةً لا تَجُوزُ.

ب- إذَا وَقَعَتِ الإجَارَةُ عَلَى مُدَّةٍ مَعلُومَةٍ كَشَهرٍ وَسَنَةٍ فَلَيسَ لأحَدِهِمَا الفَسخُ إلاَّ عِندَ انقِضَاءِ المُدَّةِ.

ت- إذَا أجَّرَهُ عَلَى مُدَّةٍ مُكَرَّرَةٍ، كَأنِ استَأجَرَ عَامِلاً كُلَّ شَهرٍ بِعِشرِينَ دِينَارًا، لَزِمَ العَقدُ كُلَّ شَهرٍ بِتَلَبُّسِ الأجِيرِ بِالعَمَلِ الَّذِي استُؤْجِرَ لِلقِيَامِ بِهِ.

ث- لا بُدَّ مِنْ أنْ يَكُونَ ذِكْرُ المُدَّةِ فِي عَقدِ الإجَارَةِ.

ج- لا يُشتَرَطُ فِي مُدَّةِ الإجَارَةِ أنْ تَلِيَ العَقدَ، بَلْ لَو أجَّرَهُ نَفسَهُ فِي شَهرِ رَجَبَ وَهُوَ فِي شَهرِ المُحَرَّمِ صَحَّ.

ح- يَجِبُ أنْ تُحَدَّدَ المُدَّةُ بِفَتْرَةٍ مِنَ الزَّمَنِ كَحَقِيقَةٍ أو سَاعَةٍ أو أُسبُوعٍ أو شَهرٍ أو سَنَةٍ.

أيها المؤمنون:

نَكتَفِي بِهَذَا القَدْرِ فِي هَذِهِ الحَلقَةِ، مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الحَلقَةِ القَادِمَةِ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، فَإلَى ذَلِكَ الحِينِ وَإلَى أنْ نَلْقَاكُمْ دَوَائِماً، نَترُكُكُم فِي عِنَايَةِ اللهِ وَحِفظِهِ وَأمنِهِ، سَائِلِينَ المَولَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن يُعِزَّنَا بِالإسلامِ، وَأنْ يُعِزَّ الإسلامَ بِنَا، وَأن يُكرِمَنَا بِنَصرِهِ، وَأن يُقِرَّ أعيُنَنَا بِقِيَامِ دَولَةِ الخِلافَةِ الرَّاشِدَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مِنهَاجِ النُّبوَّةِ فِي القَرِيبِ العَاجِلِ، وَأن يَجعَلَنَا مِن جُنُودِهَا وَشُهُودِهَا وَشُهَدَائِهَا، إنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيهِ. نَشكُرُكُم عَلَى حُسنِ استِمَاعِكُم، وَالسَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه.

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
حسن نوير
www.attahrir.info
المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس
التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info
STAG